

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9344

الاثنين، 12 حزيران/يونيه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة شاهين . . . . . (الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوماكوف
	إكوادور . . . . . السيد بيريس لوسي
	ألبانيا . . . . . السيد ستاستولي
	البرازيل . . . . . السيد سيلفييرا براويوس
	سويسرا . . . . . السيدة شاندا
	الصين . . . . . السيد غنغ شوانغ
	غابون . . . . . السيدة أونانغا
	غانا . . . . . السيدة غاسو أهيتو
	فرنسا . . . . . السيدة دام لابليل
	مالطة . . . . . السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد ويكرماسينغي
	موزامبيق . . . . . السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد سيمونوف
	اليابان . . . . . السيدة شينو

## جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-16542 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/05

## إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال.

## الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

الرئيسة: وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والسيد سيرج براميرتس، رئيس هيئة الادعاء للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للقاضية غاتي سانتانا.

**القاضية غاتي سانتانا (تكلت بالإنكليزية):** لا شيء يشجع على ارتكاب الجريمة أكثر من الإفلات من العقاب. في أيار/مايو 1993، وافق مجلس الأمن بالإجماع على اتخاذ إجراء استثنائي فيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة وإنشاء محكمة جنائية دولية. وهذا العمل الجريء يؤكد سيادة القانون ويشكل تحذيراً للآخرين في أماكن أخرى بأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني لا يمكن السكوت عليها، والأهم من ذلك، أنها ينبغي ألا تمر دون عقاب.

إن ما أدركه مجلس الأمن في ذلك الوقت، ولا يزال صحيحاً حتى اليوم، هو أن السلوك الإجرامي الذي يؤثر على البشرية ويسبب إليها يتطلب مساءلة عالمية. وقد ساد نفس الشعور أيضاً في عام 1994، عندما أُنشئت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي عام 2010، اعتُبر إنشاء هيئة تخلف المحكمتين المخصصتين - الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي أشرف

برئاستها - تجسيدا للالتزام الجماعي المستمر بإقامة نظام للعدالة الدولية، وهو أمر لا غنى عنه.

وفي إطار الولاية الواسعة النطاق للآلية، نولي اهتماماً خاصاً لإقامة العدل وإثبات الحقيقة والتمسك بالمعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المحاكمة العادلة، وفي نهاية المطاف، إدانة من تثبت إدانتهم بما لا يدع مجالاً للشك المعقول بارتكاب أفظع الجرائم.

قبل أسبوعين، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها الأخير بشأن الجرائم المرتكبة خلال النزاعات في يوغوسلافيا السابقة، وذلك في قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش. وبذلك الحكم، يُسدل الستار على المسيرة الطموحة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ضوء الانتهاء من القضايا المرفوعة ضد جميع الأشخاص الـ 161 الذين وجهت إليهم تلك المحكمة لوائح اتهام. وبذلك، لا يتبقى سوى قضية واحدة تتعلق بالجرائم الأساسية المرتكبة في رواندا - محاكمة فيليسيان كابوغا.

وقبل أن أطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن تلك الإجراءات، أود أن أشيد بالقاضية إليزابيث إيباندا - ناهاميا، التي كانت عضواً في الدائرة الابتدائية التي تنتظر قضية كابوغا. إن وفاتها المحزنة في كانون الثاني/يناير من هذا العام لم تكن مفاجئة للآلية فحسب، بل أيضاً للدوائر القانونية الدولية عموماً. لقد كانت القاضية إيباندا - ناهاميا قاضية عظيمة وإنسانة أعظم، حظيت باحترام كبير. وسنفتقد بشدة تغانيها وحرفيتها ولطفها كزميلة. ومع ذلك، يسرني أن أوغندا رشحت خبيرة حقوقية أخرى، هي القاضية ليديا موغامبي سالي، التي انضمت إلى قائمتنا القضائية في أواخر أيار/مايو.

بالعودة إلى القضية، أصدرت الدائرة الابتدائية في 6 حزيران/يونيه قرارها بشأن مدى أهلية فيليسيان كابوغا للمثول أمام المحكمة ومستقبل المحاكمة. وبعد شهر من الدراسة المتأنية للمسائل المطروحة، قرر القضاة في هيئة المحكمة، بالأغلبية، أن حالته لا تسمح بمثوله أمام المحكمة وأنه من غير المرجح أن يستعيد لياقته، ولكن مع ذلك،

يتعلق الأول بإنفاذ الأحكام. تعرب الآلية عن امتنانها البالغ لاستعداد الدول الـ 13 التي تنفذ حالياً الأحكام التي تفرضها المحاكم المختصة أو الآلية. ويمثل ذلك إسهاماً كبيراً في الوفاء بولايتنا. بيد أن العبء لا يوزع بالتساوي. وأكثر من نصف الأشخاص المدانين البالغ عددهم 45 شخصاً الذين يقضون مدة عقوبتهم في دول إنفاذ القانون مسجونون في بلدين أفريقيين. وفي أوروبا، تقوم 10 دول بإنفاذ بإنفاذ الأحكام الصادرة بحق 18 شخصاً مداناً.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك أربعة أشخاص مدانين في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي ينتظرون نقلهم إلى دولة إنفاذ. تحدّ التشريعات المحلية لبعض دول الإنفاذ من قدرتها على إنفاذ الأحكام المطولة. ونتيجة لذلك، واجهت الآلية مؤخراً حالات تعين فيها إعادة الأشخاص المدانين إلى وحدة الاحتجاز التابعة لنا ريثما يتم تعيين دولة إنفاذ جديدة. وللأسف، من المتوقع أن يستمر حدوث تلك الحالات في المستقبل. ولهذا التطور أيضاً أثر ضار على وظيفة الاحتجاز التي تضطلع بها الآلية. وفي حين أن الغرض من وحدة الاحتجاز هو أن تكون بمثابة مرفق للحبس الاحتياطي، فإن 80 في المائة من شاغليها هم الآن أشخاص مدانون. ولا يترتب على ذلك آثار مالية على الآلية فحسب، بل يتقل كاهل الدولة المضيفة أيضاً بعبء كبير.

ثانياً، هناك حالة الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو إطلاق سراحهم والذين نقلوا إلى النيجر في كانون الأول/ديسمبر 2021. وأود أن أبدأ بالأنباء التي تلقيتها خلال عطلة نهاية الأسبوع بشأن وفاة أحد أولئك الأفراد، السيد تاريسيس موفونيي، مساء يوم الجمعة. تتحصل الآلية، على سبيل الأولوية، على مزيد من المعلومات عن الظروف الخاصة لوفاته. وأود أن أشدد على أن الحالة في النيجر تتعارض مع اتفاق النقل المبرم مع الأمم المتحدة وأن الآلية ببساطة ليست في وضع يمكنها من حل ذلك المأزق وحدها. والواقع أن مجلس الأمن دعا جميع الدول إلى تقديم المساعدة اللازمة. وينبغي أن يكون أي قرار بشأن نقل هؤلاء الأشخاص متسقاً مع القرار 2637 (2022) وألا يُخل بجهودهم

ستواصل الدائرة الإجراءات من خلال إجراء بديل للخروج بنتائج لإتاحة الفرصة للسيد كابوغا لإثبات براءته من الجرائم المنسوبة إليه وبالنظر إلى المصلحة العامة القوية في التوصل إلى نتائج فيما يتعلق بادعاءات السلوك المنسوب إلى السيد كابوغا. ومن المتوقع الطعن في هذا القرار. وإذ أنقل إلى الوظائف الأخرى المهمة للآلية، أود أولاً أن أشيد بالنوعية المتميزة لعمل فريق تعقب الهاربين التابع لمكتب المدعي العام. فعملهم مثال آخر على التزام الآلية القوي بتنفيذ ولايتها. ويشكل إلقاء القبض مؤخراً في جنوب أفريقيا على فولجانس كاييشيما، أحد الهاربين الأربعة المتبقين المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تذكيراً صارخاً بأنه حتى بعد مرور كل هذه السنوات، تظل العدالة قابلة للتحقيق، لا سيما عندما تدعمها سلطة تعاون الدول.

ثمة تطور مهم آخر يتعلق برصد ثلاث قضايا أحوالها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى جمهورية رواندا. لقد استُكملت الإجراءات ضد جان أوينكندي وبرنار مونياغيشاري في عام 2022، قبل تعييني رئيسة للآلية. ويسرني أن أشير إلى أنه في آذار/مارس من هذا العام، استُكملت أيضاً إجراءات الاستئناف في القضية الثالثة، قضية المدعي العام ضد لاديسلاس نتاغانزوا. واستناداً إلى التقارير التي قدمها مراقبونا عن تلك القضية الأخيرة، أود أن أشيد بجهود السلطات القضائية الرواندية لكفالة الإجراءات القانونية الواجبة، كما أنه يتعاون واستجابة وزارة العدل الرواندية ودائرة المؤسسات الإصلاحية الرواندية. وأنه كذلك بالروح المهنية لسلطات الادعاء الوطنية والدور النشط الذي قامت به نقابة المحامين الرواندية في ذلك الصدد.

وتلاحظ الآلية التقدم المشجع المحرز في قدرة رواندا على الفصل في القضايا المتعلقة بالجرائم الدولية بكفاءة وفعالية. ولذلك فهي واثقة بأن القضاء الرواندي سيكون ثابتاً بالمثل خلال إجراءات المحاكمة المتعلقة بفولجينس كاييشيما التي سنتابعها عن كثب تمشياً مع مهام الرصد التي نقوم بها على النحو المنصوص عليه في الفقرة 5 من المادة 6 من النظام الأساسي.

أنتقل الآن إلى ثلاثة مجالات رئيسية تتطلب اهتماماً عاجلاً من المجلس ودعمًا قوياً.

نحو التخطيط لمستقبلها. واستناداً إلى خارطة الطريق التي وضعناها في العام الماضي، يعمل كبار المديرين من جميع الأجهزة الثلاثة على وضع خطة للقوى العاملة تستند إلى سيناريوهات. وعلاوة على ذلك، سيصدر فريق معني بالمهام القضائية توصيات فيما يتعلق بالأنشطة القضائية المستمرة للآلية. وتتعرّض تلك الجهود من خلال المباحثات المستمرة مع مسؤولي المؤسسات القضائية الأخرى التي ألقت الضوء على الكيفية التي قد تبدو عليها مهامنا المتبقية في السنوات القادمة.

وفي غضون عام واحد بالضبط، سيجري مجلس الأمن استعراضه الخامس للتقدم المحرز في عمل الآلية. وأنا عازمة على مواصلة اتباع طرق عمل مبتكرة وأكثر كفاءة واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمواصلة تحقيق نتائج إيجابية. وفي ذلك الصدد، أتطلع إلى التعاون البناء مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي يجري عملية تقييم أخرى.

وفي حين أننا لا نفترض قيامنا بكل شيء على أكمل وجه، يمكنني أن أؤكد للمجلس أننا نبذل قصارى جهدنا. وأختتم بياني بالإعراب عن بالغ التقدير لجميع الذين كان دعمهم أساسياً لتقدمنا حتى الآن. ولا يوازي الجهود التي استثمرناها في الوصول إلى ما وصلنا إليه سوى الارتياح لوجودنا هنا للإبلاغ عن هذه النتائج.

**الرئيسة:** أشكر القاضية غاتي سانتانا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

**السيد براميرتس (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن مرة أخرى على آخر المستجدات بشأن أنشطة مكنتي ونتائجه. وبينما يقدم تقرير المكنتو معلومات حتى 15 أيار/مايو، أود أن أركز إحاطتي اليوم على عدة تطورات هامة حدثت في الأسابيع القليلة الماضية.

أولاً، أود أن أعرب عن ارتياحي لإلقاء القبض على فولجيس كاشيما في 23 أيار/مايو - وهو المطلوب الأول لدينا من الهاربين الروانديين - وذلك في بارل بجنوب أفريقيا. وكما يذكر الأعضاء، كان البحث عن كاشيما موضوع العديد من إحاطاتي في السنوات الأخيرة،

الشخصية لإيجاد حل. وفي غضون ذلك، أحث المجلس على تقدير مدى عدم قابلية أن الوضع الراهن للاستمرار من جميع النواحي.

والمسألة الثالثة التي أود أن ألفت انتباه الأعضاء إليها اليوم - ويمكن القول إنها أكبر تهديد نواجهه - تتعلق بالمحاولات الدووبة لتقويض عملنا الحالي والأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. يشمل ذلك تجاهل صربيا الصارخ لالتزاماتها القانونية الدولية التي حددها مجلس الأمن نفسه وفشلها المستمر في إلقاء القبض على بيتار يوييتش وفيركا راديتا وتسليمهما بسبب تدخلهما المزعوم في إقامة العدل. ويجدر بنا أن نكرر أن عدم التعاون هذا يمنع الآلية من الوفاء بالمهام الموكلة إليها.

وعلاوة على ذلك، هناك اتجاه مقلق لإنكار الإبادة الجماعية، وتمجيد مجرمي الحرب، وإعادة كتابة التاريخ المزعومة، بل وإدلاء أشخاص مدانين بتصريحات استفزازية يعترفون فيها بلا خجل بأنهم سيفعلون ذلك مرة أخرى. وفي مواجهة تلك التحديات، تتمثل إحدى أولوياتي في توطيد الإرث القيم للمحكمتين المخصصتين والآلية وصونه وتيسير الوصول إليه بصورة أكبر.

وهذه هي المرة الأولى التي يمثل فيها رئيس آلية أمام المجلس ويمكنه أن يعلن أن الإجراءات داخل المحكمة قد انتهت. ولا يوجد في جدول أعمال الآلية سوى قضية كابوغا في هذا الصدد، ومستقبلها غير واضح في الوقت الراهن. ويمثل ذلك لحظة فاصلة في حياة الآلية وللعدالة الجنائية الدولية بشكل أعم. ونتيجة لذلك، تستعد الآلية لدخول المرحلة التالية من عملياتها - مرحلة تكون فيها حقيقة مسؤولياتها اليومية أكثر اتساقاً مع اسمها وطبيعتها المقصودة.

ومع ذلك، فإن تقليص الآلية لا يعني أنها مستعدة للإغلاق. إننا لم ننته من عملنا؛ فنحن بالأحرى نستعد لبدء مرحلة جديدة. وفي حين أن القرارات المتعلقة بالتغييرات المؤسسية الأكبر ونقل الأنشطة الموكلة إلينا ستقع في نهاية المطاف على عاتق المجلس، فإن الآلية ستواصل تبسيط أنشطتها حيثما أمكنها ذلك. وكما هو مفصل في التقرير المرحلي، خطت الآلية خطوات كبيرة خلال الأشهر الستة الماضية

ويود مكتبي أن يعرب عن عميق امتنانه لهذه البلدان وغيرها من البلدان التي تعاونت مع تحقيقاتنا. لقد كانت التحديات هائلة، ولم يتم أخيراً تحديد مكان كايشيميا واعتقاله إلا من خلال العمل معا بشكل وثيق. ولم يتبق الآن سوى ثلاثة هاربين. ويعمل مكتبي بشكل مكثف لمساءلتهم والوصول بهذه الولاية إلى خاتمة ناجحة في المستقبل القريب.

وبعد أسبوع من إلقاء القبض على كايشيميا، أصدرت دائرة الاستئناف التابعة للآلية حكمها الأخير في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويشعر مكتبي بالارتياح لقبول دائرة الاستئناف الجوانب الرئيسية لاستئنافنا. واتفق القضاة معنا على أن كلا المتهمين مسؤولان جنائياً بوصفهما عضوين في مشروع إجرامي مشترك عن عدد أكبر من الجرائم في البوسنة والهرسك.

وبصفتها الرئيس والنائب الأقدم في دائرة أمن الدولة الصربية، تحت قيادة سلوبودان ميلوسيفيتش، تشاطر ستانيشيتش وسيماتوفيتش النية مع زعماء آخرين من الصرب والصرب الكروات وصرب البوسنة للقيام بعملية تطهير عرقي لغير الصرب من مناطق واسعة في كرواتيا والبوسنة والهرسك. كما أسهموا في تنفيذ المشروع الإجرامي المشترك بطرق هامة، لا سيما من خلال دعم الجماعات شبه العسكرية سيئة السمعة.

ورفعت دائرة الاستئناف عقوبتهما إلى السجن لمدة 15 سنة لكل منهما. وهذا الحكم فصل أخير مناسب في عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعلى مدى 30 عاماً من العمل، تمكنا بنجاح من مقاضاة كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين ومسؤولي الشرطة من جميع أطراف النزاع. وقد أثبتنا أن المساءلة عن أخطر الجرائم الدولية أمر ممكن، بينما تركنا أيضاً سجلاً لما حدث كإرث لنا.

وأود كذلك أن أشير إلى الحكم الذي أصدرته الدائرة الابتدائية في الأسبوع الماضي في قضية كابوغا. هذا الحكم ليس نهائياً بعد، ومن المرجح أن يتم استئنافه. وما يمكنني قوله في هذه المرحلة هو أن

وكذلك التحديات في الحصول على التعاون اللازم. وكما أوضحت سابقاً، فإن كايشيميا متهم بقتل أكثر من 2 000 من النساء والرجال والأطفال والمسنين الأبرياء في كنيسة نيانغي في رواندا في 16 نيسان/أبريل 1994. ويزعم أنه حاول إحضار النار في الكنيسة أثناء وجود اللاجئين داخلها. وعندما فشل ذلك، جاء بجرافة لهدم سقف الكنيسة، مما أسفر عن مقتل أولئك الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة.

إن اعتقال كايشيميا هو لحظة فارقة في الجهد العالمي لمعاقبة مرتكبي الإبادة الجماعية. وهذا النوع من النتائج يجدد الإيمان بالعدالة الدولية. وسترى عائلات 2 000 من الضحايا الآن أن كايشيميا سيحاسب على جرائمه المزعومة. ويمكن البدء في رفع الظلم الذي طالهم قبل 30 عاماً. وقد أظهر المجلس والأمم المتحدة مرة أخرى قوة تصميمهما على ضمان قمع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وأن العدالة في الجرائم الفظيعة مسألة تثير قلقاً دولياً. ويجسد الاعتقال أيضاً ما يمكن تحقيقه من خلال التعاون الدولي والوطني في مجال إنفاذ القانون.

وبينما قاد مكتبي التحقيق، اضطلع العديد من الدول الأعضاء - لا سيما في الجنوب الأفريقي - بدور حاسم في تقديم كايشيميا إلى العدالة. ودور جنوب أفريقيا هو الأكثر وضوحاً. فخلال العام الماضي، حظي مكتبي بالدعم الكامل وغير المشروط من سلطات جنوب أفريقيا التي أنشأت فرقة عمل تنفيذية للمساعدة في تحقيقاتنا. وكان التعاون العملي المباشر الذي حققناه معاً أساسياً لنجاحنا، لا سيما في اليوم الأخير من الاعتقال.

وتستحق إسواتيني أيضاً التقدير. فسرعان ما أنشأت السلطات السوادية فرقة عمل بناء على طلبنا وعملت بشكل مكثف مع فريق النعقب التابع لنا. وكان تفانيهم وتعاونهم استثنائيين. وموزامبيق شريك هام آخر. وأعرب عن امتناني للمدعية العامة على استقبال فريقنا والتعهد بدعم مكتبها الكامل.

وكما هو الحال دائماً، قدمت السلطات الرواندية إسهامات هائلة في نجاحنا. وقد دعم المدعي العام، والمفتش العام للشرطة، وكثيرون غيرهما عملنا في رواندا وكفلوا قدرتنا على الحصول على أدلة حيوية.

ويضطلع مكتبي بدور حاسم في دعم عملية المساءلة المستمرة تلك. وفي السنوات القليلة الماضية، تلقينا طلبات للمساعدة أكثر من أي وقت مضى. وهذه علامة إيجابية، لأن أفضل طريقة لإقامة العدل تكون على الصعيد المحلي. ويتطلع المحققون والمدعون العامون في العديد من البلدان إلى مكتبي للحصول على المساعدة في الحصول على الأدلة، وإعداد استراتيجيات التحقيق، وصياغة لوائح الاتهام أو إثبات القضايا في المحكمة. وتلك المساعدة الحيوية، التي تساعد على تحقيق نتائج أفضل، لا يمكن الحصول عليها من أي مكان آخر. وأثق تماما بأننا سنظل نحظى بدعم مجلس الأمن في الاضطلاع بتلك الولاية الحيوية، التي من خلالها تأخذ الدول الأعضاء نفسها زمام المبادرة في ضمان تحقيق المزيد من العدالة وتعزيز السلام.

وفي الختام، شهدت الأسابيع العديدة الماضية تحقيق الآلية نتائج هامة، مما جعلها أقرب بكثير من إنجاز أنشطتها القضائية المخصصة النهائية. فبعد أكثر من 20 عاما، لم يعد كاييשיما هاربا وسيمثل الآن أمام محكمة. والحكم الصادر في الاستئناف ضد ستانيشيتش وسيماتوفيتش ينهي العمل الهام الذي بدأته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي قبل 30 عاما.

وفيما يتعلق بكل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة، لم تكن عملية العدالة الدولية مثالية. وكانت هناك حاجة إلى وقت طويل، وثمة دروس يمكن تعلمها من الانتقادات البناءة. إلا أن النتائج فاقت التوقعات، وحققت نجاحا كبيرا للأمم المتحدة. ولا يزال يتعين تحقيق المزيد من العدالة، وتلتزم الدول الأعضاء الآن بأخذ زمام المبادرة في ذلك العمل. وفي القريب العاجل سيركز مكتبي تركيزا كاملا على مهامنا المتبقية، وأهمها مساعدة الدول الأعضاء على مواصلة عملية المساءلة.

وكتعليق أخير، لا يزال إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب من الشواغل الكبيرة. والمجتمع الدولي عازم على تقديم مجرمي الحرب للمحاكمة. وينبغي أن يلتزم بنفس القدر بتعزيز الحقيقة بعد الانتهاء من تلك المحاكمات. ويعرب مكتبي عن امتنانه للدعم المستمر من المجلس في جميع جهودنا.

مكتبي يعتقد أن محاكمة كابوغا يمكن، بل وينبغي، أن تستكمل بطريقة تتسق مع حقوق المتهمين.

ويشكل إلقاء القبض على فولغانس كاييשיما واستكمال قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش خطوتين هامتين تقربان الآلية من الانتهاء من أنشطتها القضائية. وتحت قيادة الرئيسة، تخطط الآلية بنشاط لمستقبلها بوصفها مؤسسة معنية فعلا بتصريف الأعمال المتبقية. ويشارك مكتبي بشكل كامل في تلك العملية ونقدم إسهامنا ودعمنا. وفي رأبي أن الآلية يجب أن تصبح قريبا مؤسسة أصغر مما هي عليه اليوم. وسيعني ذلك تركيز الموارد بشكل حصري على المهام الأساسية.

وفي الوقت نفسه، من المهم أن نعترف بأن مكتبي وقضاة الآلية سيظل أمامهم عمل هام يتعين القيام به. وبالنسبة لمكتبي، سينصب تركيزنا على ولايتنا بموجب الفقرة 3 من المادة 28 لمساعدة الولايات القضائية الوطنية على مواصلة عملية المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وتلك الولاية تعزز استراتيجيتي الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، اللتين توقعنا أنه حتى مع انتهاء المحاكمات في أروشا ولاهاي، ستتولى المحاكم الوطنية المسؤولية عن تحقيق المزيد من العدالة.

وعلى نحو ما يذكر تقرير المکتوب بالتفصيل، لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه لا يزال يتعين تحقيق المزيد من العدالة على الصعيد الوطني. ففي رواندا، هناك أكثر من 1 000 هارب تتعين محاكمتهم. ويعمل مكتبي بالفعل بنشاط على نقل الأدلة وملفات القضايا إلى مكتب المدعي العام.

وفي يوغوسلافيا السابقة، لا يزال يتعين على المدعين العامين الوطنيين التعامل مع عدة آلاف من القضايا. وبالإضافة إلى الدعم الاستدلالي والقانوني، يشارك مكتبي بشكل مكثف في حل المصاعب في مجال التعاون القضائي الإقليمي، الذي ما زال ينطوي على مشاكل. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد البلدان في جميع أنحاء العالم كل عام أشخاصا يشتبه في ارتكابهم جرائم في رواندا أو يوغوسلافيا السابقة في أراضيها، والذين يتعين بعد ذلك تسليمهم أو محاكمتهم محليا.



**الرئيسية:** أشكر السيد براميرتس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيدة أونانغا (غابون)** (تكلمت بالفرنسية): أود أن أعرب عن مدى سرورنا لرؤيتكم، سيدتي الرئيسة، نترأسون هذه الجلسة. وأشكركم على عقد هذه الجلسة بشأن التقرير المرحلي للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

كما أود أن أشكر رئيسة الآلية، القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، وكذلك المدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتهما في سياق التقرير المرحلي الثاني والعشرين عن عمل الآلية الدولية، وفقا للقرار 1966 (2010) والمادة 12 من القرار 2637 (2022).

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن السفير كزافيي بيانغ، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

وأرحب بممثلي البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، ورواندا في هذه الجلسة.

تعقد هذه الجلسة بعد 30 عاما من تعهد مجلس الأمن، في أيار/مايو 1993، بإنشاء محكمتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا لقيادة مكافحة الإفلات من العقاب. وأؤكد من جديد هنا أن مكافحة الإفلات من العقاب واجب أخلاقي لكفالة تحقيق المزيد من السلام والأمن والعدالة. ولذلك فإنه يتطلب جهدا متواصلا من المجتمع الدولي. ونشيد بجهود الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من التحديات العديدة التي واجهتها، لتحقيق النجاح في أداء مهامها المتبقية، عملا بالقرار 1966 (2010)، فيما يتعلق بكفاءة الإجراءات القضائية وسرعتها، واحترام الحقوق الأساسية للمتهمين أو حماية هوية الشهود.

وترحب غابون بأن مكتب الرئيسة يواصل التركيز على تنفيذ خريطة الطريق، التي تركز استراتيجيتها بشكل خاص على الانتقال إلى مؤسسة معنية تماما بتصرف الأعمال المتبقية مع التركيز، بالطبع، على تعيين موظفين أكفاء من خلال عملية منصفة لإنجاز المهام المتبقية. ونرى أن ذلك النهج، الذي يولي الأولوية لتعزيز أساليب وأدوات

العمل القائمة، سبيلا مناسباً للتمكين من بدء عملية انتقالية محددة الأهداف نحو إنجاز الآلية بشكل نهائي لمهامها المتبقية. وتحقيقاً لتلك الغاية، تؤيد غابون جميع التدابير المتخذة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك المشاورات المفيدة جدا مع الهيئات القضائية الأخرى.

وفي ذلك السياق الحساس بشكل خاص بالنسبة للرئيسة، الذي أبرزته من فورها، نشجعها على استخدام تلك الاستراتيجية لزيادة وعي المجتمع الدولي - ومجلس الأمن على وجه الخصوص - بالمسائل المعقدة مثل تعقب الهاربين وإجراء المحاكمات في قضايا بالغة الحساسية وتقديم المساعدة التقنية للولايات القضائية الوطنية ورصد الأحكام وتنفيذها وحماية الضحايا والشهود وإدارة الوثائق وحفظها والحفاظ على إرث الآلية.

ويشكل التقدم الكبير المحرز في المحاكمات الجارية مثالا على ذلك، لا سيما الانتهاء من قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وهو ما يمثل خطوة حاسمة في مكافحة الإفلات من العقاب ويؤكد مجدداً في المقام الأول أهمية المحاكم الجنائية. وفي الوقت نفسه، فإنه يمنح الضحايا أملا متجدداً في معرفة أنه، مهما طال الزمن، سيحصلون على العدالة. ومن شأن هذا الإنجاز، بعد سنوات طويلة من الإجراءات القانونية، بما في ذلك إعادة المحاكمة، تمكين الآلية الآن من التركيز على قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا التي عُلقت منذ بدء المحاكمة في أيلول/سبتمبر 2022.

تمر الآلية الآن بمرحلة حاسمة. وستظل مصداقيتها وفعاليتها تتوقفان إلى حد كبير على المساعدة التي تتلقاها من الدول، ولا سيما دعمها الثابت للمدعي العام سيرج براميرتس. وينبغي أن يُمكنه هذا الدعم الذي لا غنى عنه من إلقاء القبض على الهاربين والمواطنين معهم الفارين. وفي هذا الصدد، ترحب غابون بإلقاء القبض مؤخراً على فولجانس كاييشيما، وهو ما يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في جهود الآلية الرامية إلى الانتهاء بنجاح من العملية الانتقالية. والواقع أنه لو لم يُلق القبض عليه ويُحاكم وفقا للإجراءات القانونية المطلوبة، لربما أدى ذلك إلى إضعاف الغرض من الآلية.

انتهاء النزاع. وبالنظر إلى تقليص حجم الآلية والقيود المفروضة على الميزانية، فإن مختلف تلك الإنجازات تثير قدرا أكبر من الإعجاب. ومن الضروري أن نقدم دعما كاملا للآلية إلى أن يكتمل عملها.

ثانيا، نذكر بأن جميع الدول ملزمة بالتعاون مع الآلية، بما في ذلك في إلقاء القبض على الهاربين وتسليمهم. ومن ثم، نرحب باعتقال السيد كاييשיما مؤخرا، بدعم من جنوب أفريقيا. ومن ناحية أخرى، لا تزال حالة الأشخاص الثمانية الذين بُرئت ساحتهم أو أُطلق سراحهم وأُعيد توطينهم في النيجر تبعث على القلق، على الرغم من العمل الكبير الذي تقوم به الآلية. ونشجع الدول على احترام جميع الاتفاقات المبرمة مع الآلية وتكثيف جهودها لإنفاذ الأحكام.

ثالثا، إن عمل الآلية أساسي لمنع ارتكاب فظائع جديدة. فالمساءلة عنصر حاسم في طي صفحة نزاعات الماضي وبناء سلام مستدام قائم على المصالحة والتعاون. ولهذا السبب، نشعر بقلق شديد إزاء خطاب الكراهية وتمجيد مجرمي الحرب والنزعة التحريفية للتاريخ والمعلومات المضللة التي تنتشر في غرب البلقان وأماكن أخرى. فذلك يشكل تهديدا لعملية المصالحة والتعايش السلمي المتعدد الأعراق. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الآلية لمساعدة المجتمعات المتضررة على تحسين فهم وقائع الجرائم المرتكبة ومعالجة معاناتها.

أخيرا، نشدد على أهمية ضمان حماية الشهود والضحايا مع التخطيط أيضا لمستقبل الآلية وكفالة استمرارية عملها. وفي هذا الصدد، تحيط سويسرا علما بالتحضيرات الدقيقة التي تقوم بها الآلية لمستقبل عملياتها. ونرحب أيضا بالجهود المبذولة للحفاظ على محفوظات الآلية ومبانيها ورقمنة محفوظات أروشا، وبالتالي ضمان الحق في معرفة الحقيقة للضحايا وأسرهم.

ليس هناك شك في الإسهام الهام للآلية في العدالة الانتقالية، وبالتالي في تعزيز السلام المستدام. وبمناسبة هذه الذكرى السنوية المزدوجة ذات القيمة الرمزية للعدالة الجنائية الدولية، فلنُظهر نفس الالتزام بالسلام ومكافحة الإفلات من العقاب الذي ألهم أسلافنا.

**السيدة ديم لابليل (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** أود أن أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، السيدة

ويجب أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب مسألة حتمية بالنسبة للمجتمع الدولي. وتشجع غابون الدول المعنية على التعاون الوثيق مع فرعي الآلية من أجل زيادة جمع الأدلة الضرورية إلى أقصى حد لبدء التحقيقات القضائية في المستقبل - التي تتطلب عملا مكثفا - لتحديد وقائع الجرائم الخطيرة المرتكبة. ونغتتم هذه الفرصة للتدبير بتمجيد الجناة.

في الختام، نعرب عن أملنا في أن يستمر عمل هذه الآلية المهمة دون عوائق وبالتعاون الفعال من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى الوفاء بولايتها الأساسية، فإن عمل الآلية يكرس السعي إلى معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة ويشكل حصنا أخلاقيا ضد التعسف والفظائع الجماعية. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن مواصلة توطيد إرث المحكمتين والآلية عنصر رئيسي على صعيد ترسيخ تعزيز القانون الجنائي الدولي.

**السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):** تود سويسرا أن تشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما المفصلتين. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا في هذه الجلسة.

قبل 30 عاما، اتخذ مجلس الأمن قرارا بإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقبل عشر سنوات، بدأت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين عملها في لاهاي. وتذكرنا هذه الذكرى السنوية المزدوجة بأهمية العدالة الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب وأهمية آلية تصريف الأعمال المتبقية على وجه الخصوص. وانطلاقا من ذلك الاقتناع، أود أن أسلط الضوء على أربع نقاط.

أولا، تشيد سويسرا بالجهود التي تبذلها الآلية للاضطلاع بولايتها بنجاح. ونرحب بحقيقة أن قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيمانوفيتش قد اختُتمت بنجاح. وتتضم سويسرا إلى الأمين العام في التنويه بتقاني القضاة والموظفين المشاركين في تلك القضية. ونرحب أيضا بالجهود المتواصلة في قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا ونشيد بالتعاون الوثيق بين الآلية والسلطات المحلية. ويسهم ذلك في تكريس مبدأ التكامل والمسؤولية الوطنية عن تحقيق المساءلة بعد



محكمة الجنايات في باريس. غير أن مصير أولئك الموجودين حالياً في النيجر يثير قلقاً بالغاً، وستواصل فرنسا متابعة مصيرهم عن كثب. وقد شكلت التطورات القضائية الأخيرة بداية مرحلة الأنشطة المتبقية للآلية، وهذا لا يعني استكمال أنشطتها الحيوية. ونرحب بخطة الرئيسة لوضع خطة إنجاز للآلية، ونشجعها على مواصلة جهودها والعمل على إيجاد خيارات لولاية الآلية في المستقبل. وندعو الهيئات الأخرى للآلية إلى العمل بالتعاون الوثيق مع الرئيسة، ونحن على ثقة بأنها ستضطلع بعملها بالقيادة المعروفة بها. وبعد النظر في القضايا المتعلقة بالجرائم الأساسية، سيتعين على الآلية أن تواصل أداء مهامها الأساسية، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية، وحماية الضحايا والشهود، وإدارة المحفوظات، ورصد تنفيذ الأحكام. والعمل في إحياء الذكرى ضروري أيضاً للمصالحة.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء إنكار ارتكاب الجرائم وتمجيد مرتكبي الإبادة الجماعية ومجرمي الحرب الذين أدانتهم المحاكم الجنائية الدولية بعد إجراءات نزيهة ومستقلة. ونؤيد جهود الآلية لمكافحة تحريف التاريخ بجميع أشكاله، وهي جهود تشمل مشاركة الرئيسة في احتفالات إحياء الذكرى، وأنشطة زيادة الوعي التي تضطلع بها الآلية، والفصل في قضايا انتهاك حرمة المحكمة، واستكمال الإجراءات القانونية.

وأخيراً، نرحب بتعيين القاضية ليديا ن. موغامبي سسالي في قائمة الآلية، وهو يمثل قدراً من التقدم نحو تحقيق التكافؤ في أعلى المناصب القضائية في الآلية.

**السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت وبالغة الأهمية بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأشكر رئيسة الآلية، القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، ورئيس هيئة الادعاء سيرج براميتس على إحاطتهما الثابقتين بعد ظهر اليوم. لقد علمنا بحزن بالخسارة المأساوية في كانون الثاني/يناير للقاضية إليزابيث إباندا - ناهاميا من أوغندا. ونشارك الآخرين

غاتي سانتانا، والمدعي العام براميتس على عرض تقرير الآلية وعلى إحاطتهما. وباسم فرنسا، أود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لتأبين القاضية إليزابيث إباندا - ناهاميا وإسهامها القيم في العدالة الجنائية الدولية. ونعرب عن خالص تعازينا لأسرتها وأصدقائها.

تؤكد فرنسا من جديد دعمها الكامل للآلية ولجهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب والحفاظ على إرث المحكمتين السابقتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وقد أظهرت الأشهر الستة الماضية تصميم الآلية على تنفيذ ولايتها وتقديم جميع الذين أصدرت المحكمتان المخصصتان لوائح اتهام بحقهم إلى العدالة. ويجب على مجلس الأمن أن يدعمها في عملها. ويمثل إصدار حكم الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش في 31 أيار/مايو مرحلة حاسمة في النشاط القضائي للآلية. وبالنسبة للضحايا، يمثل انتصاراً للعدالة على الإفلات من العقاب، بعد 30 عاماً من إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. غير أن قضاة الدائرة الابتدائية خلصوا في حكمهم المؤرخ 6 حزيران/يونيه إلى أن السيد كابوغا، الذي أُلقي القبض عليه في فرنسا في عام 2020 وسلم إلى الآلية، لم يكن لائقاً للمثول أمام المحكمة ومن غير المرجح أن يكون كذلك في المستقبل. ونشجع الآلية على إيجاد سبل للاستجابة لسعي الضحايا إلى تحقيق العدالة.

وتحث فرنسا جميع الدول على التعاون مع الآلية وفقاً لالتزاماتها الدولية، وعلى دعمها في أنشطتها. ونأسف لأن بعض الشركاء ما زالوا يرفضون القيام بذلك، على الرغم من النداءات المتكررة من رئيسة الآلية ورئيس هيئة الادعاء والعديد من الدول الأعضاء، بدعم من المجلس. ويتحتم تقديم الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، رحبنا بإلقاء القبض على فولغانس كاييشيما في 24 أيار/مايو، بفضل التعاون بين مكتب المدعي العام وسلطات جنوب أفريقيا وبلدان أخرى. واعتقاله بمثابة مثال على التعاون الدولي المتمسك بالكفاءة والفعالية في مكافحة الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر أن محاكمة فيليب هاتينغيكيمان/ماننيه، الذي أُمم بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، بدأت في 15 أيار/مايو وستنتهي في 30 حزيران/يونيه في

بالإجراءات القضائية الجارية. وتشجع موزامبيق جميع الدول على التعاون بسرعة مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال عند الاقتضاء حتى تتمكن من إنجاز عملها. وتدعو الدول إلى التعاون مع الآلية في مجالات إنفاذ الأحكام ونقل الأشخاص المبرئين والمفرج عنهم. وفيما يتعلق بإنفاذ الأحكام، يتعين على الدول أن تتعاون لكفالة امتثال من تدوينهم المحكمتان المخصصتان أو الآلية. ومن الناحية المثالية، ينبغي السماح للذين أدينوا بتنفيذ مدة سجنهم في بلدانهم الأصلية، بمساعدة الآلية وغيرها من المنظمات في دعم البلدان المضيفة في ذلك المسعى.

ثالثاً، فيما يتعلق بالحفاظ على إرث المحكمتين المخصصتين والآلية، فإن إدارة السجلات وحفظها وإتاحة وصول الجمهور إليها أمور هامة لأغراض البحث والتعليم، ويمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في مكافحة الإنكار والتحريف وتحقيق هدفنا العام المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين. ونشجع الآلية على مواصلة جهودها المستمرة للتصدي للتحديات المرتبطة بإدارة السجلات المادية والرقمية. وأخيراً، نحيط علماً بحقيقة أن الآلية قد بدأت المرحلة الحرجة من انتقالها من محكمة تنفيذية إلى مؤسسة معنية بالكامل بتصريف الأعمال المتبقية. ونتطلع إلى تقييمات وتوصيات الفريق المعني بالمهام القضائية التي ستساعد المجلس في نهاية المطاف على اتخاذ قرار بشأن مستقبل الآلية.

في الختام، نود أن نؤكد مجدداً تقدير موزامبيق للإنجازات التي حققتها الآلية. ونود أن نؤكد للآلية استمرار دعمنا لها في جميع مساعيها، ونتمنى لرئيس الآلية ورئيس هيئة المدعين العامين النجاح في إنجاز مهمتهما النبيلة وأنشطتهما الحيوية.

**السيدة غاسو أهيتو (غانا) (تكلت بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، أود أن أشكر القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية، على إحاطتهما المتبصرتين أمام المجلس، وللتين وفرتا لأعضاء المجلس لمحة عامة عن التقدم المحرز في عمل الآلية والتحديات التي تواجهها.

في الإشادة بإسهامها القيم في عمل الآلية وفي مجال العدالة الجنائية الدولية بشكل عام.

تؤيد موزامبيق بقوة السعي إلى تحقيق العدالة الدولية وعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، التي اضطلعت بمسؤوليات ومهام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونود أن نتشاطر أفكارنا بشأن ثلاث نقاط.

أولاً، عندما يتعلق الأمر بإقامة العدالة الجنائية الدولية، فإن صون السلام والأمن الدوليين - المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن - يتطلب منا تقييم وتحسين قدرتنا على توفير العدالة فيما يتصل بأخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. وينبغي ألا يفلت مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة الجماعية أو الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني من العقاب. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نعترف بالإسهام التاريخي للمحكمتين الدوليتين المخصصتين، اللتين أنشئتا لمحاسبة الأفراد المسؤولين عن الإبادة الجماعية. وتود موزامبيق أن تشيد بالعمل الممتاز الذي قامت به الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين منذ توليها مهام المحكمتين. وكما أوضحت رئيسة الآلية في وقت سابق، تمكنت الآلية من متابعة الإجراءات القضائية بينما كانت تخطط لمستقبل لا تؤدي فيه سوى المهام المتبقية.

وإنجاز قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش الموروثة من محكمة يوغوسلافيا السابقة إنجاز ينبغي للآلية أن تفخر به. وهو إسهام تاريخي للمؤسسة في توفير العدالة لضحايا جريمة الإبادة الجماعية. يجب وضع الضحايا فعلياً في صميم جهودنا الرامية إلى تعزيز العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وفي ذلك السياق، نعتقد أنه يجب أيضاً مراعاة آليات قول الحقيقة والمصالحة، إلى جانب الآليات القضائية.

ثانياً، فيما يتعلق بأهمية التعاون بين الآلية والدول، نسلم بأنه لكي تضطلع الآلية بوظائفها على النحو السليم، فإنها تتطلب التعاون، وقبل كل شيء امتثال الدول لالتزاماتها القانونية فيما يتعلق

إن استمرار انعدام الحرية لهؤلاء الأشخاص لا يزال يمثل وصمة عار على جبين العدالة الدولية وديم انتقادا له ما يبرره مفاده أن العدالة الدولية فشلت في ضمان حقوق الإنسان الأساسية وإعمالها. وإذ نشيد بجهود رئيس قلم المحكمة لاستخدام السبل الدبلوماسية والسياسية والقضائية لتذليل بعض الصعاب، ندعو المجلس إلى مناقشة المسألة ومناقشة نقدية مع التوصل إلى نتيجة تساعد الآلية، وذلك تماشيا مع القرار 2637 (2022).

تود غانا أن تؤكد من جديد أن الفقرة 5 من القرار تنص على ما يلي:

”يلاحظ أن القرارات المتعلقة بنقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم أو الذين قضوا مدة عقوبتهم ينبغي أن تراعى فيها جملة أمور، منها درجة استعداد دولة المنشأ لاستقبال رعاياها، وقبول الأفراد المتعين نقلهم بذلك أو أي اعتراض لهم عليه، ومدى توافر دول أخرى يُنقل هؤلاء الأفراد إليها“ (القرار 2637 (2022)، الفقرة 5).

ما برحت غانا مقتنعة بأن الفقرة 5 تحدد مسار المناقشة المتعمقة من جانب المجلس. ويجري تقديم الاقتراح على خلفية الإفراج عن المزيد من هؤلاء الأشخاص في المستقبل. وإزاء هذه الحقيقة، لم تبد مؤخرا دول كثيرة اهتمامها باستقبال هؤلاء الأشخاص. فإلى متى ستستمر الآلية في الاضطلاع بهذه المسؤوليات، التي ترتب أيضا أثارا على الميزانية؟

أخيرا، لا تزال غانا تلاحظ مع التقدير التعاون بين مكتب المدعي العام والمحاكمات الوطنية من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الأدلة والمعلومات استجابة لعدد كبير من الطلبات المتعلقة بتلك الجرائم. ونعتبر ذلك تطورا إيجابيا، لأنه يساعد على بناء قدرات المكتب في المحاكمات الوطنية للبلدان المتضررة.

**السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):**  
أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما اليوم بشأن العمل الجاري الذي تقوم به الآلية الدولية لتصريف الأعمال

لا يزال وفدي مقتنعا بأن للآلية دورا هاما في إنهاء الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي الجرائم الفظيعة إلى العدالة، وسواصل دعم كل جهد والعمل بشكل بناء مع الوفود الأخرى في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بمضمون التقرير، تود غانا أن تدلي بالنقاط الثلاث التالية.

أولا، فيما يتعلق بالتعاون، ما انفكت غانا تحض جميع الدول على التعاون مع الآلية، وفقا للقوانين السارية، بتسليم الهاربين لتمكين العملية القضائية من الاستمرار والإكمال. وتجدر الإشارة إلى أن 153 دولة رفضت الجرائم الفظيعة، من خلال اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ونحث الدول التي لا تزال تؤوي هاربين تم تحديد هويتهم على تسليمهم، وفاء بالتزاماتها الدولية. وندعو أيضا إلى تعاون الدول في إنفاذ الأحكام.

ما فتئت غانا ترى أننا، بوصفنا أعضاء في مجتمع الأمم، علينا أن نتحمل مسؤولية جماعية عن تذكر الناجين وأسر ضحايا تلك الجرائم الفظيعة التي ارتكبت، وعن استدامة مطالب العدالة والمساءلة بدون قيود على مر الزمن. ونشدد على أن عجلات العدالة قد تدور ببطء في بعض الأحيان. ومع ذلك، تقع على عاتقنا أيضا مسؤولية جماعية تتمثل في السعي إلى تحقيق العدالة للضحايا من خلال محاسبة مرتكبي الجرائم الفظيعة البشعة. والطريقة الوحيدة التي يمكن بها للناجين وأسرهم والضحايا إيجاد حل لها هي تقديم مرتكبي هذه الجرائم البشعة إلى العدالة.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الآلية في نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو الذين أكملوا مدة عقوبتهم، عملا بالقرار 2529 (2020)، تأسف غانا لملاحظة أن هؤلاء الأشخاص الذين أرسلوا إلى النيجر ما زالوا محتجزين في منزل آمن ضد إرادتهم، نظرا لانسحاب النيجر من اتفاق التعاون الموقع مع الأمم المتحدة. وتود غانا أن تسترعي الانتباه مرة أخرى إلى التحديات التي تواجه الآلية في تنفيذ القرار. وتجدر الإشارة إلى أنه لا بد للمجتمع العدالة الدولي من أن يولي اهتماما لحالة الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والأشخاص المفرج عنهم الذين أتموا مدة عقوبتهم وحسم تلك الحالة.

المتبقية للمحكمة الجنائية للنهوض بالمساءلة عن الفظائع المرتكبة في رواندا وبوغوسلافيا السابقة.

منذ الإحاطة الأخيرة (انظر S/PV.9217)، حققت الآلية معلماً بارزاً، بإلقاء القبض على الهارب فولجانس كاييشيما واحتجازه. ونهضت الآلية وسلطات جنوب أفريقيا على عملية إلقاء القبض ونشعر بالامتنان للدور الأساسي الذي اضطلعت به جنوب أفريقيا في القبض عليه واحتجازه. قبل أكثر من 20 عاماً، وُجهت إلى كاييشيما تهمة الإبادة الجماعية بوصفها جريمة ضد الإنسانية، لدوره في القتل العمد لأكثر من 2 000 رجل وامرأة وطفل من التوتسي في كنيسة أبرشية نينانغي. إن اعتقاله لا يمكن أن يعيد ما فقد في نيسان/أبريل 1994 في كيغومو، ولكننا نأمل أن يوفر للضحايا بعض الارتياح لأن الكفاح من أجل تحقيق العدالة لأحبائهم سيستمر وأن الحقائق المحيطة بوفاتهم ستكشف بالكامل. وما زلنا نقدم مكافأة تصل إلى 5 ملايين دولار للهاربين الروانديين الثلاثة المتبقين الذين تبحث عنهم الآلية. فليكن اعتقال كاييشيما رسالة إلى جميع المسؤولين عن ارتكاب جرائم مماثلة مؤداها أنهم لا يستطيعون الإفلات من المساءلة.

نقر أيضاً بأهمية حكم الاستئناف الذي أصدرته الآلية مؤخراً في قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتفيتش. ذلك الحكم الذي طال انتظاره، والذي أكد مسؤوليتهم بوصفهم مشاركين في مشروع إجرامي مشترك عن إبعاد المدنيين قسراً من خلال جرائم الاضطهاد والقتل والترحيل والأعمال اللاإنسانية في البوسنة والهرسك وكرواتيا، وهي القضية الأخيرة التي تتطوي على جرائم فظيعة ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة، وذلك يطوى فصلاً هاماً في تاريخ العدالة الجنائية الدولية.

قبل أكثر من 30 عاماً تقريباً، اتخذ مجلس الأمن القرار 827 (1993) بإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي أول محكمة دولية

منذ محكمتي نورمبرغ وطوكيو تتصدى للجرائم الفظيعة، أظهرت استمرار التزام المجتمع الدولي بمحاسبة أولئك الذين يتحملون أكبر

قدر من المسؤولية عن الجرائم الفظيعة. ونحن ممتنون لعقود من العمل الذي قام به القضاة والمحامون وغيرهم من موظفي المحاكم في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية وإسهاماتهم الكبيرة في سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في يوغوسلافيا السابقة. لا توجد سوى قضية واحدة أخرى متبقية تتعلق بجرائم أساسية معروضة على المحكمة، وهي قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا، المتهم بالقيام بعمل ممول رئيسي للميليشيات والجماعات السياسية التي ارتكبت أعمال الإبادة الجماعية في رواندا. ونحيط علماً بقرار الدائرة الابتدائية في الأسبوع الماضي الذي خلص إلى أن كابوغا غير لائق للمحاكمة وقرر اعتماد إجراء بديل.

وللأسف، نحزن هذا العام على فقدان القاضية إليزابيث إيباندا - ناهاميا من أوغندا، التي خدمت في الدائرة الابتدائية لقضية كابوغا وعملت في مسائل أخرى متميزة في الآلية. لقد كانت إسهاماتها في الخدمة في ميدان القانون الجنائي الدولي رائعة، ونحن نقدر سنوات خدمتها ونعرب عن تقديرنا لها.

وكما أشار تقرير الرئيسة غاتي سانتانا، تستعد الآلية الآن لدخول مرحلة جديدة من دورة حياتها. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الآلية لإجراء انتقال سلس بعيداً عن العمل الفعلي في القضايا للتركيز على المهام المتبقية للمحكمة واستخلاص الدروس من المحاكم المعنية بكمبوديا وسيراليون ولبنان بشأن أفضل السبل لمعالجة المسائل الهامة، بما في ذلك دعم الولايات القضائية الوطنية وإدارة الأدلة والحفاظ عليها.

يعتمد نجاح الآلية دائماً على التعاون والدعم من جميع الدول. ونحن ممتنون للبلدان الـ 13 التي تعمل كدول إنفاذ تحتجز من أدينوا. إنها دعامة أساسية لنجاح تشغيل الآلية. ونواصل أيضاً حث جميع الأطراف على إيجاد حل دائم للأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم والذين أعيد توظيفهم.

ويسرنا أيضاً أن نشير إلى تقرير المدعي العام عن زيادة التعاون بين البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا بشأن قضايا جرائم

في ولايتها للوفاء بالمهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ويجب أن تضع الآلية، بدعم من مجلس الأمن، تصوراً للسبيل المؤدي إلى اختتام جميع أنشطتها على الرغم من أهميتها. فقد تصوّر مجلس الأمن لدى إنشاء الآلية أن تكون مؤقتة وأن تتقلص وظائفها بمرور الوقت. ولهذا السبب، نشيد بكبار مسؤولي الآلية لوضعهم في الاعتبار الحاجة إلى وضع جداول زمنية واضحة لإنجاز أنشطتها القضائية. ونرحّب أيضاً بالجهود الرائعة التي تبذلها القاضية غاتي سانتانا لتشجيع التفكير في أفضل السبل لوقف أنشطة الآلية تدريجياً - وهي مهمة معقدة لا يمكن إنكارها. وفي ذلك الصدد، ننوه مع الارتياح بإنشاء فريق معني بالمهام القضائية في كانون الثاني/يناير لتقييم طبيعة ومدة المهام القضائية المتبقية للآلية.

وقد شعرنا بالارتياح أيضاً لمعرفة التقدم الذي أحرزته الآلية في قضاياها الأساسية المتبقية التي تنتظر فيها المحاكم. وقد تجلّى ذلك في اختتام إجراءات الاستئناف في قضية ستانيسيتش وسيمانوفيتش في 31 أيار/مايو. ونحن ممتنون أيضاً لمبادرة القاضية غاتي سانتانا بأن يقدم لخبراء المجلس لمحة عامة عن الجدول الزمني المتوقع فيما يتعلق بقضية فيليسيان كابوغا، الذي اعتبرته الدائرة الابتدائية في 7 حزيران/يونيه غير مؤهل للمثول أمام القضاء. ونؤيد قرار الدائرة الابتدائية بالمضي قدماً في جلسات الاستماع إلى الأدلة، حتى في مواجهة استحالة الإدانة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في البت في الدعاوى القضائية الأساسية للآلية، ندرك البرازيل أن هناك وظائف متبقية طويلة الأجل يتوقع أن تؤديها الآلية. وهذا هو الحال بالنسبة للإشراف على إنفاذ الأحكام. ويجب تنفيذ هذه المهمة إلى أن يتوفى المدان إدانة نهائية أو ينتهي من قضاء عقوبته. وقد تكون حماية الضحايا والشهود ضرورية إلى أن يتوفى آخر فرد من أفراد الأسرة المباشرة. ويجوز للأشخاص المدانين أيضاً أن يطلبوا إجراء مراجعات قضائية لقضاياهم إذا ظهرت وقائع جديدة.

كما أن تعقب الهاربين وظيفية رئيسية من وظائف الآلية لضمان المعاقبة على الجرائم الخطيرة. فلا يزال هناك هاربون. وفي ذلك

الحرب، فضلاً عن التقرير الذي يفيد بأن وزير العدل الكرواتي ما فتئ يحيل طلبات المساعدة إلى السلطات القضائية المختصة لاتخاذ إجراء بشأنها. ونأمل أن تتمكن المنطقة من مواصلة إحراز تقدم في مجال التعاون، لأن الضحايا انتظروا العدالة وقتاً طويلاً. ونواصل على وجه الخصوص حثّ صربيا على اتخاذ إجراء بشأن مذكرتي التوقيف المعلقين بحق يوييتش وراديتا.

وأخيراً، ننوه بشجاعة وصمود الضحايا والناجين وأحبائهم ونشيد بها وهم الذين يواصلون الكفاح للحصول على اعتراف رسمي بالجرائم التي شهدوها واختبروها. وننوه بشجاعة آلاف الشهود الذين شاركوا في هذه المحاكمات وغيرها والذين لا يمكن تحقيق العدالة من دونهم. وستواصل الولايات المتحدة الضغط لتحقيق العدالة والثقة المتبادلة والمصالحة كأساس للسلام والاستقرار.

**السيد سيلفيرا براويوش (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، والمدعي العام سيرج براميرتس على تقريريهما الأخيرين عن أنشطة الآلية.

كما نعرب عن تعازينا بوفاة القاضية إليزابيث إيباندا - ناهاميا لأسرتها والمقربين منها.

وكما نعلم، ورثت الآلية دعاوى قضائية والوظائف المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كانت هاتان المحكمتان السابقتان من المعالم البارزة في تاريخ العدالة الجنائية الدولية. ولا يمكن للمرء أن يقلل من شأن إسهامها القيم في تطوير الفقه القانوني بشأن القانون الجنائي الدولي ودورها في توفير المساءلة عن أخطر جرائم القانون الدولي المرتكبة في أراضي يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على إرثهما.

سمح مجلس الأمن للآلية قبل عام مضى، باتخاذ القرار 2637 (2022)، بمواصلة عملها لمدة عامين آخرين. وقبل عام من انتهاء الولايات الحالية لمدعيها العام وقضااتها، يجب أن نعترف بأن الآلية لا تزال بحاجة إلى وقت لإنجاز المهام التي هي مسؤولة عنها



إسهاماً رئيسياً في عملية العدالة. يبعث الاعتقال برسالة قوية مفادها أن أولئك الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم لا يمكنهم الهروب من العدالة.

وكما جاء في التقرير، تواصل الآلية السير بخطى واسعة فيما يتعلق بالإشراف على إنفاذ الأحكام، والاستجابة لطلبات المساعدة الوطنية، وحماية الضحايا والشهود، وتعقب الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. وعلاوة على ذلك، فإن التفكير المسبق والإعداد المتأنيين لدخول الآلية في المرحلة التالية من دورة حياتها - وهي كونها آلية لتصريف الأعمال المتبقية حقاً - أمر جدير بالثناء ويجب مواصلته تمثيلاً مع القرار 2637 (2022) والتوصيات القائمة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

غير أننا ندرك أن الآلية ستحتاج إلى أن تواصل عملها بشأن إنفاذ الأحكام والحفاظ على المحفوظات وحماية الشهود، وعلى وجه الخصوص، مساعدة الولايات القضائية الوطنية والأنشطة القضائية الأخرى، ونود أن نؤكد للرئيسة دعمنا الكامل.

إن التعاون ضروري لضمان أن تتمكن الآلية من الوفاء بالهام الموكلة إليها. ونحث جميع الدول على الامتثال لالتزاماتها والتعاون الكامل مع الآلية في جهودها لإلقاء القبض على الهاربين المتبقين وتسليمهم.

علاوة على ذلك، تضيف مالطة أن استمرار وضع الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم الذين تم نقلهم إلى النيجر في كانون الأول/ديسمبر 2021 يتطلب حلاً عاجلاً. وندعو الدول المعنية إلى احترام أحكام القرار 2637 (2022) ونحث رئيس قلم المحكمة على مواصلة استخدام مساعيها الحميدة لحل هذه المسألة.

ولأسف، ما زلنا نواجه المسألة الخطيرة المتمثلة في عدم قبول الحقائق التاريخية، كما سمعنا من فورنا من الرئيسة والمدعي العام. وننطق مع المدعي العام في دعوته إلى القطيعة مع أقوال الماضي وإظهار قيادة لصالح المصالحة وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، نرحب بمواصلة الآلية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، برنامج إعلام المجتمعات المتضررة والدليل الذي صدر مؤخراً لمدرسي التاريخ، الذي يسمح

السياق، نشيد بمكتب المدعي العام على دوره الرئيسي في إلقاء القبض على فولجينس كاشيما الذي ظل طليقاً لأكثر من 20 عاماً وسيتم تسليمه إلى رواندا لمحاكمته. ومن الأهمية بمكان أيضاً الحفاظ على محفوظات الآلية، ونرحب بجهودها لنشر المعلومات عن إرثها. تحتاج الآلية إلى دعم المجتمع الدولي للاضطلاع بولايتها. لذلك ندعو إلى التعاون الكامل مع الآلية في تعقب الهاربين وتنفيذ أوامر الاعتقال وأوامر التسليم المعلقة ونقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو إطلاق سراحهم.

وتؤكد البرازيل من جديد اعتقادها بأن السلطات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن محاسبة مرتكبي الجرائم في أراضيها. فالمحاكم الدولية مكّمة للهيئات القضائية الوطنية. ويجب أن تتصرف عندما تكون المؤسسات الوطنية غير قادرة على الفصل في تلك الجرائم بنفسها أو غير راغبة في ذلك. يكفل مبدأ التكامل احتفاظ الدول بحقوقها، وقبل كل شيء واجبها في توفير العدالة لمواطنيها. إن المؤسسات الوطنية القوية التي تكفل المساءلة عن الجرائم الخطيرة تجعل مجتمعاتها أكثر قدرة على الصمود في وجه الإجرام.

**السيد كاميليري (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر بدوري الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما بشأن العمل الجاري الذي تقوم به الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لتقديم مرتكبي الفظائع المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة إلى العدالة. ونشيد بقيادتهما والتزامهما بالنهوض بعمل الآلية.

ونقدّر التركيز على العمل القضائي المتبقي، وفي ذلك الصدد نسلط الضوء على التقدم الملحوظ الذي أحرزته الآلية. ونرحب على وجه الخصوص بالحكم الأخير والإدانات النهائية الصادرة في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، ونحيط علماً باعتقال فولجينس كاشيما الذي تحقق من خلال عملية مشتركة لفريق تعقب الهاربين التابع لمكتب المدعي العام وسلطات جنوب أفريقيا، بمساعدة من موزامبيق وإسواتيني. وهذا مثال واضح على الكيفية التي يسهم بها تعاون الدول



تتص على تخفيض 46 وظيفة أخرى على الأقل بحلول نهاية عام 2023. ونحن ننتظر التنفيذ الكامل في ذلك الصدد، وسواصل رصد وفاء الآلية بتعهداتها عن كثب.

وحتى وقت قريب، لم يكن لدى آلية تصرف الأعمال المتبقية أساساً سوى قضية واحدة معلقة ضد كابوفا. ولن نحسب ما يسمى بقضية ازدياء المحكمة. وكما ذكرنا مراراً، ينبغي للآلية ألا تضاعف الحالات تحت تلك الفئة لإطالة أمد وجودها بشكل مصطنع. فيمكن للمحاكم الوطنية أن تديرها بشكل جيد. ويسمح بإحالة هذه الحالات بموجب الفقرة 4 من المادة 1 من النظام الأساسي للآلية.

وفي حكم صدر مؤخراً، أعلن أن السيد كابوفا غير مؤهل للمثول أمام القضاء لأسباب صحية. ومحاكمة الوقائع التي بدأتها الدائرة الابتدائية في قضيته، التي ستجري بدون مشاركة السيد كابوفا، لا تستند إلى الوثائق التأسيسية للآلية، وبالتالي فإن وضعها غير واضح تماماً بالنسبة لنا ويثير تساؤلات من حيث نفعيتها العملية. ويبدو أن الآلية ابتكرت طريقة أخرى لإطالة أمد وجودها.

وبهذا المعنى، فإن جدول الأعمال القضائي للآلية فارغ فعلياً. وعلى تلك الخلفية، لا يمكن لأي قدر من أعمال الموازنة الخطابية في تقاريرها أن يبرر الحفاظ على آلة بيروقراطية ضخمة تتألف من 388 شخصاً. وبما أن العديد من الوظائف جزء من عدد موظفي الآلية المتضخم بشكل مفرط، فإننا نطالب رئيس قلم المحكمة بأن يتخذ تدابير صارمة لتقليل عدد الموظفين الزائدين عن الحاجة في أسرع وقت ممكن.

والنية التي أعربت عنها الرئيسة غاتي لتنفيذ استراتيجية لتحويل الآلية إلى هيئة متبقية نية مناسبة حقاً. ونحن مندهشون من أن يعرب عن هذه الفكرة المناسبة لأول مرة بعد 10 سنوات من إنشاء الآلية. وفي حقيقة الأمر إن الرئيسة أقرت باستقامة موقف الوفد الروسي، الذي ظل يذكر طوال هذه السنوات أن الآلية لم تمتثل لمعايير القرار الذي أنشأها ابتداءً وتجاهلت ببساطة تعليمات المجلس فيما يتعلق بطابعها المتبقي والمؤقت والمختصر. وفي ذلك الصدد، وبالنظر إلى

للجمهور بالاطلاع على السجلات القضائية للآلية ويسهم، بالتالي، في الدفاع عن الحقيقة.

وأود كذلك أن أرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب المدعي العام لبناء قدرات السلطات الوطنية التي تقاضي مرتكبي جرائم الحرب، وأن أثني على المكتب لتدريبه مؤخراً مدعين عامين من إسواتيني على المقاضاة على جرائم العنف الجنسي.

وفي الختام، أود أن أنوه بأن الرئيسة غاتي سانتانا جعلت من أولوياتها مخاطبة الضحايا والناجين، بما في ذلك من خلال الملاحظات الأخيرة بمناسبة إحياء الذكرى الثلاثين للجرائم في أرميتشي. ويجب علينا أن نواصل وضع الضحايا، بمن فيهم النساء والأطفال، في صميم جهودنا لتعزيز العدالة على الجرائم المرتكبة في رواندا وبوغوسلافيا السابقة.

وتعيد مألطة تأكيد التزامها الثابت بالعدالة الجنائية الدولية. فكفالة المساءلة وتحقيق العدالة من الأولويات. وذلك أقل ما يستحقه الضحايا والناجون من الجرائم الفظيعة.

**السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** لقد استعرضنا بعناية تقرير رئيسة الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية ومدعيها العام عن أنشطة تلك الهيئة خلال الأشهر الستة الماضية.

يظل المثل الروسي: "ليس هناك ما هو أكثر ديمومة من حل مؤقت" أفضل وصف لحالة آلية تصرف الأعمال المتبقية. وفي ذلك الصدد، نذكر قيادتها باستمرار بالقرار 1966 (2010)، الذي أنشأ الآلية بوصفها هيكلًا صغيراً ومؤقتاً وفعالاً، ستتضاءل وظائفه وحجمه بمرور الوقت، مع عدد صغير من الموظفين يتناسب مع مهامه المخففة.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن بعض الخطوات الأولية قد اتخذت في الاتجاه الصحيح، أي إغلاق مركز الاحتجاز في أروشا ومكتب سرايفو، فضلاً عن بعض التخفيضات في الوظائف المؤقتة والدائمة. بيد أن عدد الوظائف المخففة لم يصل حتى إلى العدد المحدد في خطط الآلية نفسها، التي قدمت إلى المجلس من قبل. ولنتذكر أنها

زملأوه المسلمون في الزنزانة قتله. وظهرت معلومات مماثلة من غوران بترونييفيتش، محامي السيد كاراديتش، الذي لفت الانتباه أيضا إلى أن الشخص المحكوم عليه لم يمنح الحق في تلبية احتياجاته الثقافية والدينية الأساسية. وعلى وجه التحديد، خضع الكاهن الأرثوذكسي، الذي زاره مؤخرا، لإجراء مهين يتمثل في التفتيش الجسدي واضطر إلى خلع ملابسه.

وما فتئ السيد بترونييفيتش يتابع ظروف الصرب الآخرين الذين يقضون أحكاما بالسجن. وبالإضافة إلى الانتهاكات المبلغ عن ارتكابها من جانب المملكة المتحدة ومملكة هولندا، أبلغ عن ارتكاب انتهاكات بانتظام من جانب ألمانيا وبولندا وفرنسا وإستونيا. وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة وفاة 14 صربيا مدانا يقضون أحكاما بالسجن أثناء تنفيذ إجراءات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية تشهد ببلاغة على حجم المشاكل المتصلة بظروف السجون. ونطالب بأن تتخذ الآلية تدابير عاجلة لمعالجة هذه الحالة غير المقبولة، ويجب السماح للسيد كاراديتش وغيره من الصرب المحكوم عليهم بقضاء مدة عقوبتهم في ظل ظروف ملائمة.

وتتعلق المسائل التالية بالجنرال الصربي السيد راتكو ملاديتش. وما زلنا غير متأكدين مما إذا كان السيد ملاديتش يتلقى مساعدة طبية جيدة أثناء وجوده في مرفق الاحتجاز التابع للآلية. ونظرا لنقدم السيد ملاديتش في السن وحالته الصحية، نود أن نذكر بالمادة 26 من النظام الأساسي للآلية، التي تخول الرئيس سلطة البت في مسائل العفو أو تخفيف الأحكام لصالح العدالة والمبادئ العامة للقانون. وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد على أنه، في هذه الحالة المحددة، سيكون من المستصوب ألا نأخذ في الحسبان العنصر الإنساني فحسب، بل أيضا السمات الإجرائية المحددة المرتبطة بأوجه القصور المعروفة جيدا في عمل الآلية وسلفها، المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

واستغرق إصدار حكم نهائي في قضية الجنرال الصربي وقتا طويلا بشكل غير مقبول ورافقه تجاهل للحقوق الأساسية للمتهم المكرسة في الصكوك القانونية الأساسية لحماية حقوق الإنسان وقرارات مجلس

أن تحويل الآلية إلى هيكل متبق حقا قد تأخر لعقد على الأقل، فإن الأمر يتطلب تسارعا كبيرا في وتيرة الجهود الرامية إلى تقليص عملها. وفي ذلك الصدد، ندعو مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى وضع مجموعة من التوصيات والسيناريوهات للآلية لمساعدتها على الامتثال النهائي لتعليمات المجلس، على النحو الوارد في القرار 1966 (2010) الذي أنشأها، لتتوافق مع طابعها المؤقت وتنقل إلى الإغلاق الفعلي لأنشطتها. وينبغي أن تهدف تلك التوصيات، قبل كل شيء، إلى تخفيض أساسي في نفقات الموظفين والميزانية. باختصار، نحن ننتظر تفاصيل حول ما سيتم إغلاقه أو نقله أو تخفيضه ومتى. ونود كذلك معرفة تاريخ الانتهاء من وظائف هذا الهيكل، الذي تم إنشاؤه في الأصل كهيكل مؤقت.

وعلاوة على ذلك، نود أن نعلق على بعض المسائل المتعلقة بالأنشطة الحالية لآلية تصريف الأعمال المتبقية. ولا تزال مسألة احترام الحقوق الأساسية للأشخاص المدانين مشكلة حادة. ففي الجلسة السابقة لمجلس الأمن (انظر S/PV.9217)، أشرنا إلى حالة رسالة مفتوحة من المتقنين الصرب يدافعون فيها عن حقوق السيد كاراديتش، الذي يقضي عقوبة في المملكة المتحدة. ونظرا لأننا لم نلتق معلومات بشأن هذه المسألة من الآلية، حاولنا إجراء تحقيقات عن سجن باركهورست، حيث يُحتجز الشخص المُدان. وتبين أن هذا السجن سمعته سيئة - وسط نشاط حقوق الإنسان المحليين - بسبب ظروف الاحتجاز، فهي "غير مقبولة وتضر بصحة المحتجزين". ويشير تقرير كانون الثاني/يناير الصادر عن اللجنة الحكومية البريطانية المتخصصة إلى أن السجناء في هذا السجن محرومون من الدواء والرعاية النفسية. وقيادة سجن باركهورست لا تنكر ذلك ولكنها تشير إلى نقص التمويل.

كما ألفت ابنة السيد كاراديتش، سونيا كاراديتش - يوفيتشيفيتش، الضوء على ظروف احتجاز والدها. وعلى حد تعبيرها، فإن هذه الظروف ببساطة غير إنسانية. وقد صودرت منه جميع أشكال الاتصال، بما في ذلك الكتب والمراسلات الشخصية. وقد منع من التحدث بلغته الأم، بسبب مخاوف أمنية تتعلق بالخوف من أن يحاول

الدولية. وبدأت المحاكمة بتوجيه الاتهام في عام 2003. وفي عام 2013، برأت الدائرة الابتدائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المتهمين من جميع التهم لأن تورطهما المباشر في الأحداث المأساوية على أراضي يوغوسلافيا السابقة لم يثبت. وعند الاستئناف، أدت الإجراءات إلى قيام دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بإلغاء حكم البراءة، في 15 كانون الأول/ديسمبر 2015، والدعوة إلى إجراء قضائي ثان، بدأته الآلية في عام 2017. وفي 30 حزيران/يونيه 2021 فقط، أدانت الدائرة الابتدائية كلا الشخصين بجميع التهم وحكمت عليهما بالسجن لمدة 12 عاما.

وتم تجاهل عدم كفاية الأساس الإثباتي، كما لو أن قضاة الاستئناف لم يسمعو قط بالمبدأ الأساسي للقانون الجنائي القائل بأن جميع الشكوك في قضية ما يجب أن تحل لصالح المتهم. ومع ذلك، فقد تنبوا بشغف الابتكارات القانونية التي صاغتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي أن مفهوم العمل الإجرامي المشترك يمكن تطبيقه على الطرد المزعوم للأشخاص الذين ليسوا من أصل عرقي صربي من أراضي كرواتيا والبوسنة والهرسك. وقد أتاح هذا المفهوم بالفعل، من الناحية العملية، للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تحدد كمدنيين ليس فقط الأشخاص الذين لم يرتكبوا جرائم جسديا، بل أيضا الأشخاص الذين لم يكونوا على علم بأن تلك الجرائم قد ارتكبت.

ونتيجة لهذا "الإبداع"، نُقض الحكم بالبراءة وانقلب رأسا على عقب. ثم استمرت إجراءات الاستئناف حتى وقت قريب جدا، أي 31 أيار/مايو 2023، مما أدى إلى إصدار حكم على كلا الشخصين زاد المدة من 12 عاما إلى 15 عاما. وربما لا يحدث هذا إلا في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. ومع كل محاكمة جديدة، لا تزداد حالة المتهمين إلا سوءا. ربما يتلخص الأمر فقط في حقيقة أنهم قضوا بالفعل عقوباتهم المحددة، بالنظر إلى الوقت الذي قضوه في مرفق الاحتجاز، وكانت هناك حاجة إلى معالجة شيء ما في اللحظة الأخيرة.

الأمن الرئيسية والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للآلية. وإجمالا، ذكرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية حتى الآن ما هو منصوص عليه صراحة في وثائقيهما التأسيسية، أي تخفيف الأحكام، فقط عندما يكون الأشخاص المحكوم عليهم أو المدانون على وشك الموت حرفيا. في الواقع، تلقى رادوسلاف برجانين، الذي كان مريضا جدا، إفراجا مبكرا حرفيا قبل أيام من وفاته. ولا يتعلق الأمر بالإنسانية. إنها مجرد محاولة للتهرب من المسؤولية وتجنب الأسئلة غير المريحة حول الظروف غير الملائمة في مرافق الاحتجاز وعدم تقديم المساعدة الطبية. وهذه ممارسة تحتاج إلى مراجعة جذرية.

ونسترعي الانتباه إلى القلق المتزايد في بيانات المدعي العام للآلية بشأن تمجيد مجرمي الحرب وعدم اعتراف جميع بلدان المنطقة بأحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. ومن المهم معرفة السبب الحقيقي لذلك والتأكد من سبب حدوثه. وليس من الصعب فهم أسباب استياء الصرب. ومن المستحيل إنكار النزعة المعادية للصرب في أحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، لأن الأغلبية المطلقة من الأشخاص المدانين هم من الصرب. وقد صدر بحق ممثلي أطراف النزاع الأخرى أقلية من أحكام الإدانة، وبعض الأطراف - مجرد عدد قليل من هذه الأحكام.

وهناك ازدواجية في المعايير وتسييس في عمل هيئات الولاية القضائية الجنائية الدولية. وقد أعاققت هذه المعايير المزدوجة والتسييس تحقيق المصالحة الوطنية الدائمة، التي تشكل أحد الأهداف الرئيسية لآليات العدالة الانتقالية. وفي هذا الصدد، أصبحت الآلية "خلفا صالحا" للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة: ففي 31 أيار/مايو، رفضت الاستئناف المقدم من ممثلي جهاز الأمن الصربي يوفريكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، اللذين أدينا بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في عام 1992 فيما يتصل بالاستيلاء على بوسانسكي شاماك في البوسنة والهرسك.

ومن المحتمل أن تسجل محاكمة ستانيشيتش وسيماتوفيتش باعتبارها واحدة من أكثر المحاكمات طولا وتناقضا في تاريخ العدالة

وفي أماكن أخرى. إن الدول الأعضاء ملزمة بالتعاون مع الآلية في عمليات إلقاء القبض وتسليم المطلوبين وتنفيذ أوامر الاعتقال دون تأخير. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون الكامل وبحسن نية مع الآلية.

وفي ذلك الصدد، نشجب الرفض المستمر للتعاون مع الآلية. وعلى وجه الخصوص، يجب على صربيا أن تنفذ مذكرتي التوقيف بحق يوجيتش وراديتا على وجه السرعة للتأكد من أنهما سيمثلان أمام العدالة. إن عدم التعاون الكامل وبحسن نية مع الآلية لا يتعارض مع أحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة فحسب، بل إنه يسيء أيضا إلى ذكرى آلاف الضحايا في كل مكان، ويمثل إهانة لها، ولا سيما في سربيرينيتسا وفوكوفار وراثشاك.

وتشكل تلك الفظائع جزءا من أحلك فصول البلقان، ويلزم التصدي لها على النحو المناسب بغية فتح فصل جديد من المصالحة والسلام الدائم في المنطقة وخارجها. ومكافحة الإفلات من العقاب والتحريض على العنف وإنكار الفظائع، فضلا عن إدانة تمجيد مجرمي الحرب، أمور حاسمة لمنع تكرار الجرائم البشعة، والاعتراف على النحو المناسب بآثارها المتبقية في جميع أنحاء البلقان والمضي قدما نحو مستقبل أكثر أملا.

في الختام، تؤكد ألبانيا من جديد دعمها القوي للمحاكم الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة في كل مكان. ويجب على مجلس الأمن أن يكفل حصول الآلية على الموارد التي تحتاج إليها لإنجاز ولايتها بالكامل.

**السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على تقريريهما وإحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأود أن أقدم بتعازينا القلبية بوفاة القاضية إليزابيث إيباندا - ناهاميا، وأن أعرب عن امتناننا على تقانيها، وخاصة في قضية كابوفا. كما أعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع أسرتهما وأصدقائها وزملائها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أظهرت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية تقدمًا في مجالي التحقيق

ونعتبر هذا الحكم استهزاء سافرا ببنود الصكوك القانونية الدولية الأساسية في مجال حماية حقوق الإنسان، وعلى وجه التحديد الحق في إجراءات قضائية سريعة وعادلة، وهو ما ينعكس في النظام الأساسي للآلية. ونعتقد أنه بصور أحكام بهذه النوعية، يصبح تحقيق المصالحة الوطنية الدائمة مستحيلًا بكل بساطة.

أشكر المترجمة الشفوية على ترجمتها الجيدة.

**السيد ستاستولي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على تقريريهما المتبصر وإحاطتيهما المفصلتين. وتشيد ألبانيا بجهودهما وتقانيهما في السعي إلى تحقيق العدالة، في أمثال كامل لولايتيهما. ونقدم بتعازينا بوفاة القاضية إليزابيث إيباندا - ناهاميا، ممثلة أوغندا، ونشيد بالعمل والإرث اللذين تركتهما وراءها.

واسمحوا لي أن أذكر في البداية أن ألبانيا تؤيد بقوة عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية بوصفها هيئة قضائية دولية سعيًا إلى المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الجنائي الدولي. والآلية بسعيها إلى المساءلة، إنما ترسي أسس المصالحة والسلام والاستقرار. والحكم الذي أصدرته الآلية في 31 أيار/مايو، والذي قرر توسيع نطاق إدانة ستانيشيتش وسيماتوفيتش، بدلا من تبرئتهما، تطور بارز في السعي إلى تحقيق العدالة في البلقان. ونشيد بالعمل القيم الذي قام به مكتب المدعي العام وفريق التعقب الذي نجح في العثور على السيد كايشما وإلقاء القبض عليه - وهو في الواقع إنجاز متميز آخر للعدالة الانتقالية.

ومع ذلك، نأسف لإعلان أن السيد كابوفا غير لائق للمثول أمام القضاء. وتقف ألبانيا إلى جانب الضحايا وأسرهم، وتؤيد بقوة سعيهم لتحقيق العدالة.

وهذه النتائج الملموسة في تحقيق العدالة على الفظائع المرتكبة في البلقان تدل على قيمة عمل الآلية. بيد أن هناك حاجة حقيقية إلى دعم وتعاون نشطين من جميع الدول الأعضاء للآلية لتحقيق العدالة والاستجابة لمطالب آلاف الضحايا وأسرهم في إقامة العدل في البلقان

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الرئيسة سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما، وتقدم بتعازيها بوفاة القاضية إليزابيث إيباندا - ناهاميا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين تقدماً في عملها القضائي بطريقة منظمة من أجل الانتقال إلى هيئة تصريف أعمال متبقية حقاً وأصدرت حكمها في قضية استئناف واحدة قبل الموعد الزمني المقرر. ويمثل ذلك الحكم الانتهاء من جميع القضايا التي أحالتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، وهو ذو أهمية إيجابية لتقدم الآلية في تجهيز القضايا الأخرى.

ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ينبغي أن تكون آلية تصريف الأعمال المتبقية هيكلًا صغيراً ومؤقتاً وفعالاً. وتأمل الصين أن تواصل الآلية الاضطلاع بأنشطتها، على النحو المكلف به في قرارات المجلس، وأن تخفض تدريجياً مهامها وحجمها مع تناقص عدد القضايا والمهام القضائية. وينبغي لآلية تصريف الأعمال المتبقية أن تخفض نفقاتها بطريقة رشيدة وأن تسعى إلى استخدام الموارد المالية المخصصة لها على النحو الأمثل، مع التركيز على الأنشطة القضائية. إن التعاون العملي والفعال بين الآلية والبلدان المعنية يكتسي أهمية كبرى لإنجاز ولايتها والتقدم في عملها.

وفيما يتعلق بإحالة القضايا، وتعبق الفارين، ونقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم أو أتموا مدة عقوبتهم، في جملة أمور، تأمل الصين أن آلية تصريف الأعمال المتبقية سوف تعمل مع كل الأطراف المعنية على زيادة الاتصالات، وتعزيز الثقة المتبادلة، ومراعاة الشواغل المشروعة للطرف الآخر، والاستفادة من الممارسات الناجحة للمحاكم الجنائية الدولية بغية إيجاد حلول مناسبة ومكافحة الإفلات من العقاب بصورة مشتركة.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر غابون، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية، على جهودهما في تنسيق عمل المجلس والآلية.

والمقاضاة. واليابان ملتزمة بتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب والسعي إلى تحقيق العدالة الانتقالية، ولذلك تؤيد دور الآلية. ونود أن ندعو جميع الدول إلى التعاون مع الآلية.

وترحب اليابان بإلقاء القبض مؤخراً على فولجينس كاشيما، الذي طال انتظاره بتهمة القتل الشنيع المزعوم لأكثر من 2 000 لاجئ من التوتسي. وكما ذكر الأمين العام، "لا يمكن لمن يدعى أنهم ارتكبوا مثل هذه الجرائم أن يفلتوا من العدالة، وسيخضعون للمساءلة في نهاية المطاف، حتى بعد أكثر من ربع قرن". ونشيد بالمدعي العام وفريقه على جهودهم، ونثني على جنوب أفريقيا وإسواتيني وموزمبيق ورواندا لدعمهم المهم. ونأمل أن يحاسب الفارون الثلاثة المتبقون في المستقبل القريب.

ومن التطورات المهمة الأخرى اختتام قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وهي إحدى القضيتين المتبقيتين اللتين تنتظر فيهما الآلية. وبعد ثلاثين عاماً من إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، شهدنا أخيراً إنجاز الولاية التي أناطها مجلس الأمن بها. وفيما يتعلق بالقضية المعلقة الأخرى، وهي قضية كابوغا، نحيط علماً بقرار الدائرة الابتدائية اعتماد إجراء "محاكمة الوقائع". وتأمل اليابان أن تؤدي هذه الإجراءات إلى كشف الحقيقة، وأن تسهم في المصالحة في المستقبل.

وتدرك اليابان أن الإجراءات القانونية الواجبة المنصفة والمشروعة تتطلب وقتاً. ومن ناحية أخرى، بالنسبة للضحايا والمجتمعات، لا بد من إقامة العدل بأسرع ما يمكن. ونشجع الآلية على المضي قدماً بإجراءاتها في إطار جدول زمني واضح ومعقول واستخدام معلوماتها وأدلتها وخبراتها المتراكمة في التعاون مع السلطات الوطنية في مساعيها لإنهاء الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، نسلم بأن الآلية تواصل الاضطلاع بدور محدود، وإن كان لا غنى عنه، لمساءلة الفاعلين.

ومرة أخرى، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً دعم اليابان الثابت لأنشطة الآلية. ونحن ملتزمون بتعزيز سيادة القانون مع الدول الأعضاء الزميلة والمؤسسات القضائية الدولية، بما في ذلك الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

ونشير إلى الأنباء الأخيرة التي تفيد أن الدائرة الابتدائية قررت أن فيليبسيان كابوغا غير أهل للمثول أمام المحكمة وأنها سوف تنظر في قضيته على أساس إجراء بديل. ونتطلع إلى معلومات مستكملة في المستقبل بشأن تلك القضية ونؤكد التزامنا بمساءلة مرتكبي الإبادة الجماعية ضد التوتسي. وبالتالي، نلقنا التقارير الواردة عن استمرار إنكار الإبادة الجماعية. هذا أمر غير مقبول، سواء من حيث أثره على الضحايا أو عرقلة جهود المجتمع الدولي لضمان مساءلة مرتكبيها وردع الفظائع في المستقبل.

وبينما تقترب عمليتا المحاكمة والاستئناف الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا من نهايتها، تستمر العمليات على الصعيد الوطني. ندعو جميع البلدان للتعاون ودعم تلك العمليات الوطنية بغية تحقيق العدالة للجميع. وفي هذا الصدد، لا تزال التقارير المستمرة التي ترد من الآلية عن قيام بعض الدول بعرقلة التعاون في غرب البلقان تثير قلقا عميقا. وقد آن الأوان أيضا لكي تعقل صربيا بيتار جوجيتش وفجيركا راديتا وتسلمهما إلى الآلية بعد سنوات على الطلب بتحقيق ذلك.

وبالنظر إلى المستقبل، نشير إلى أن الآلية لا يزال أمامها الكثير من العمل، على الرغم من أن مرحلة المحاكمة قد أوشكت على الانتهاء. وهناك 47 فردا يقضون أحكاما بالسجن يلزم مراقبتهم، ولا يزال الكثير من الشهود بحاجة إلى الحماية والإجراءات المحلية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا التي تحتاج إلى دعم الآلية. ومع ذلك، من المهم أن يتم إنجاز هذا العمل المتبقي بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، ولذلك نرحب بتركيز الرئيسة على الاستراتيجية المستقبلية للآلية وتحولها الكامل إلى مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية. ونرحب بتفاصيل العمل الجاري في هذا الصدد ونتطلع إلى مقترحات الآلية.

وأخيرا، لا بد لي من أن أقول بضع كلمات ردا على ادعاءات ممثل روسيا التي لا أساس لها ضد سلطات المملكة المتحدة فيما يتعلق بكاراديتش. إن المملكة المتحدة تفخر بمساعدتها للآلية في إنفاذ الأحكام وتشجع الدول الأخرى على أن تفعل ذلك أيضا. وكاراديتش لا تساء معاملته بأي شكل من الأشكال. وهو يحصل على نفس

السيد ويكريماسينغي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشير إلى الوفاة المفاجئة والمفجعة للقاضية إيباندا - ناهاميا وأنتذكر إسهامها البالغ الأهمية في العدالة الدولية. وفي هذا الصدد، أشير خصوصا إلى عملها النموذجي بشأن قضيتي المدعي العام ضد راتكو ملاديتش والمدعي العام ضد فيليبسيان كابوغا. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب بتعيين القاضية موغامبي سالي متمنيا لها كل التوفيق في دورها الجديد.

وإذ أنتقل إلى موضوع اليوم، أود أن أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على عرض تقرير الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائيتين وعلى بيانيهما اليوم. وبتوجيه منهما، واصلت الآلية خلال الأشهر الستة الماضية تنفيذ ولايتها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. ويعكس ذلك إنجازان تحققا حديثا.

أولا، الإدانة النهائية لكل من جوفيتشا ستانيتش وفرانكو سيماتوفيتش، التي تنهي القضايا الرئيسية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتشكل معالم بارزة في العدالة الدولية. ومع إن إدانتها صدرت بعد سنوات عديدة على جرائمها، فإنها تكتسي أهمية كبيرة في إظهار استمرار تصدي المجتمع الدولي للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم. والأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعن الآلية تشكل جزءا من سجل المعانة التي لحقت بالمدنيين خلال النزاعات في يوغوسلافيا السابقة في التسعينات من القرن العشرين. ونذكر الضحايا والناجين ونحيي شجاعة أولئك الذين تعاونوا مع العمليات القضائية ودعموها.

ثانيا، اعتقال فولجينس كاشيما مؤخرا. وبعد إحياء الذكرى التاسعة والعشرين للإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في رواندا في عام 1994، مؤخرا، يأتي اعتقال السيد كاشيما تذكرا بارزا بالتزام الآلية المستمر بتحقيق العدالة. وتود المملكة المتحدة أن تثني على فريق تعقب الفارين التابع للآلية وعلى سلطات جنوب أفريقيا على نجاحهما في هذا الأمر، ونشكر أيضا سلطات إسواتيني وموزامبيق على إسهاماتهما الهامة في ذلك النجاح.



ونود أيضا أن نرحب بتعيين القاضية ليديا موغامبي سالي، التي ستحل محل القاضية إليزابيث إيباندا - ناهاميا، التي توفيت للأسف في كانون الثاني/يناير.

ثانيا، نؤكد على الدور الأساسي لتعاون الدول في تمكين الآلية من أداء مهامها، وبالتالي نحث جميع الدول على تكثيف تعاونها مع الآلية وتقديم المساعدة اللازمة. ولا يمكننا أن ننسى أن علينا مسؤولية جماعية لضمان ألا تمر الجرائم البشعة مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب دون عقاب. لقد كان إلقاء القبض في 24 أيار/مايو في جنوب أفريقيا على فولجانس كاييشيما المتهم بتدبير قتل ما يقرب من 2 000 لاجئ من التوتسي خلال الإبادة الجماعية في عام 1994 نتيجة واضحة للتعاون الفعال بين الدول والآلية. ونشكر جنوب أفريقيا على تعاونها في الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الجنائي الدولي ونهني مكتب المدعي العام على عمله وندعوه إلى مواصلة التحقيقات للتأكد من أماكن وجود الهاربين الثلاثة المتبقين. وينبغي للآلية أن تواصل مساعدة الدول على تعزيز قدراتها الوطنية في مجالي التحقيق والمقاضاة حتى تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها عن كفالة تحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة على أراضيها.

ثالثا، نؤيد المبادرات التي اقترحتها الرئيس لأجل مواصلة انتقال الآلية من محكمة تنفيذية بحتة إلى هيئة متبقية حقا. ونذكر التحديات التي تواجه عملها سواء كانت تقليص عدد الموظفين وتنفيذ الأحكام وحماية الشهود وحفظ المحفوظات. ويعد إنشاء فريق من القضاة لتقييم طابع ومدة المهام القضائية المتبقية للآلية فضلا عن إمكانية نقلها مبادرة ممتازة يؤيدها وفد بلدي. وسيكون تنفيذ الانتقال بشكل سلس أحد أكثر الطرق فعالية للحفاظ على إرث المحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة.

ختاما، لن يفوتنا الإعراب عن شعورنا بالقلق من تزايد إنكار الإبادة الجماعية وتحريف التاريخ وتمجيد مجرمي الحرب بغية تجريد الضحايا من إنسانيتهم وحرمانهم من العدالة. وبالتالي تدين إكوادور وترفض جميع هذه الممارسات التي تنتقص من الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والتماسك والإدماج في المجتمعات المعنية.

المعاملة تماما مثل أي سجين آخر. وقد خضع لبعض القيود المحدودة الوقت والمتناسبة والقانونية على اتصالاته خارجيا، ولكن ذلك أعقب إساءة استخدامه لتلك الامتيازات لنشر مقالات تضمنت رسائل سياسية، وإنكارا للإبادة الجماعية، وتمجيда لجرائم الحرب - وقد تم إبلاغه بذلك. وأساس كل ذلك عدم إقرار كاراديتش نفسه وأنصاره بأنه قد أدين بارتكاب بعض أبشع الجرائم التي شهدتها أوروبا، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سربرينيتسا.

**السيد بيريز لوسي (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما، ويسرني أن أرحب في هذه الجلسة بممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا.

وأود أن أستهل ببياني بالإعراب عن دعم بلدي لدور الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في إقامة العدل وحماية حقوق ضحايا جرائم الحرب والإبادة الجماعية. وعملها عنصر أساسي في مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

وفيما يتعلق بما سمعناه اليوم، أود أن أبرز ثلاث نقاط.

أولا، نلاحظ مع الارتياح أنه منذ تقديم الآلية لتقريرها السابق (انظر S/PV.9217)، أحرزت تقدما كبيرا في أداء وظائفها القضائية. وشمل ذلك الحكم الذي أصدرته دائرة الاستئناف في 31 أيار/مايو في قضية المدعي العام ضد جوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيمانوفيتش، الذي شكل معلما بارزا في تاريخ العدالة الدولية، إيذانا باختتام جميع المحاكمات أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والذي صدر خلال الشهر الذي وافق الذكرى السنوية الثلاثين للقرار التاريخي الذي اتخذته مجلس الأمن بإنشاء تلك المحكمة.

ونحيط علما بالحكم الذي أصدرته الدائرة الابتدائية في 6 حزيران/يونيه في قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا، وسنتابع عن كثب الخطوات الإجرائية التالية الناشئة عن ذلك القرار.

وتحدث دولة الإمارات كافة الدول، وبشكل خاص الدول المعنية، على الوفاء بالتزاماتها والتعاون مع الآلية ودعمها لإنجاز مهامها فالاستناد إلى العدالة هو أفضل طريقة لتكريم الضحايا. كما أن التعاون مع الآلية يقود إلى تحقيق نتائج هامة، كما شهدنا مؤخراً إعلان القبض على فولجانس كاشيما، حيث تمت هذه العملية عبر جهود مشتركة بين فريق تتبع الهاربين التابع للآلية وسلطات جنوب إفريقيا.

ختاماً، تؤكد دولة الإمارات مجدداً بأن تعزيز العدالة الدولية وسيادة القانون على أساس ميثاق الأمم المتحدة يعد أمراً أساسياً ليتمكن المجتمع الدولي من تحقيق السلام والأمن على نحوٍ فاعل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

**السيد غاتيتي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وكبير المدعين العامين فيها، سيرج براميرتس، على إحاطتهما الشاملتين. أود أيضاً أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على بياناتهم. ونقدر التعاون بين الآلية وحكومة رواندا. ونشيد بالمدع العام على إلقاء القبض مؤخراً على الهارب المتهم بارتكاب الإبادة الجماعية فولجانس كاشيما، وهو أحد المدرجين في قائمة المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والذي ظل هارباً لمدة 22 عاماً. ونود أيضاً أن نعرب عن تعازينا لوفاة القاضية إليزابيث إيباندا - ناهاميا، ممثلة أوغندا.

ونشكر آلية تصريف الأعمال المتبقية على التقرير المرحلي الموحد والجهود المتواصلة التي يبذلها موظفوها لتحقيق العدالة فيما يتصل بجريمة الإبادة الجماعية. كما نرحب بالتعاون الذي أدى إلى اعتقال كاشيما من قبل وكالات إنفاذ القانون في جنوب أفريقيا وموزامبيق وإسواتيني جنباً إلى جنب مع محققي الأمم المتحدة. ونعرب عن امتناننا الخاص لجنوب أفريقيا على الدور الذي اضطلعت به في هذه العملية. كما نتوجه لرواندا بالشكر إلى بلدان التي تعاونت مع مكتب المدعي العام والملاحقات الجنائية الرواندية.

**الرئيسة:** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الإمارات العربية المتحدة.

أود بدايةً أن أشكر القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام، على إحاطتهما القيميتين. وأرحب بحضور ممثلي كل من كرواتيا ورواندا وصربيا والبوسنة والهرسك في هذه الجلسة. كما نتقدم بخالص تعازينا لوفاة القاضية إليزابيث إيباندا - ناهاميا.

تؤكد دولة الإمارات، مرةً أخرى، على أهمية الدور الذي تضطلع به الآلية في تنفيذ المهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وعلى المساهمات الهامة للآلية في تحقيق العدالة وحماية حقوق ضحايا جرائم الحرب والإبادة الجماعية والتطهير العرقي وفي مكافحة الإفلات من العقاب. وننتهز هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على ضرورة أن يعالج المجتمع الدولي الأسباب الجذرية لهذه الجرائم، والتي عادةً ما يحض عليها خطاب الكراهية والتمييز والعنصرية.

وفيما يتعلق بقضية ستانيسيتش وسيمانوفيتش، فإننا أخطنا علماً بنتيجة الاستئناف فيها، ونعرب مجدداً عن تعازينا لذوي الضحايا وعن تضامننا مع الناجين والأسر المتضررة. وسنواصل متابعة التقدم الذي تحرزه الآلية في أداء وظائفها الأساسية بما في ذلك مستجدات قضية كابوغا والتي نأمل أن تنتهي في الوقت المناسب.

ونود التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية في محاسبة مرتكبي الجرائم تقع على عاتق الدول، مع تأكيدنا في الوقت ذاته على أهمية الدور المكمل الذي تؤديه الأجهزة الدولية في تحقيق العدالة الدولية. كما نقدر الجهود التي تبذلها الآلية متمثلةً في القضاة المعنيين ومكتب الادعاء العام لتبسيط وإنهاء الأعمال المتبقية.

ونشيد في هذا الصدد بمواصلة الجهود التي تبذلها الآلية لتكون أكثر فعالية وكفاءة وللتخفيف من عبء أعمالها، ونحثها على إيلاء التركيز لخططها المستقبلية، استرشاداً برؤية مجلس الأمن بأن تكون الآلية مؤقتة وفعالة وأن تتخلص بمرور الوقت.

للإبعاد أو تسليم المطلوبين أو إجراء المحاكمات داخل أراضيها مكافحة الإفلات من العقاب.

ونعرب عن امتناننا للبلدان التي أظهرت التزامها بالعدالة من خلال تسليم المطلوبين أو محاكمة الهاربين على أراضيها. وهذه البلدان هي بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأوغندا وهولندا وكندا والنرويج وألمانيا والدانمرك والسويد وملاوي والكونغو وفنلندا وسويسرا. ويعزز ما قامت به الاعتقاد بأن السعي إلى تحقيق العدالة ليس مهمة مستحيلة، بل يتطلب مجرد توفر الإرادة السياسية للعمل.

في نيسان/أبريل من كل عام، تقف الدول الأعضاء معنا ونحن نحكي ذكرى الإبادة الجماعية ضد التوتسي. وتُظهر الدول تعاطفها معنا وتتوه بقدرتها على الصمود. ومع ذلك، عندما نرسل لوائح اتهام، غالبا ما تُقابل مناشداتنا بالصمت. إننا بحاجة إلى أن تبدي الدول الأعضاء تضامنها في سعيها لتحقيق العدالة، كما تفعل عندما نُحكي الذكرى.

لقد قطعت رواندا والروانديون شوطا طويلا منذ أحداث عام 1994 الكئيبة. ومع ذلك، فإن استمرار شخصيات بارزة ومرتكبين للإبادة الجماعية في نشاطهم وانتشار أيديولوجية الإبادة الجماعية والتحريض عليها يهدد الأمل في بناء مجتمع يسوده السلام حقا. ونطلب من الأعضاء أن ينضموا إلينا في جعل "عدم تكرار ذلك أبدا" حقيقة واقعة.

في الختام، فلننظر مليا في محنة الضحايا، الذين يقض مضاجعهم باستمرار معرفة أن الجناة ما زالوا طلقاء. إنهم، بل ونحن جميعا، يتوقون إلى اليوم الذي لن تُؤخر فيه العدالة بعد الآن وإلى أن يُحاسب المذنبون في نهاية المطاف على أفعالهم وأن يتسنى للضحايا أن يجدوا العزاء في معرفة أن معاناتهم لم تُنسى.

وأود أن أؤكد مجددا أن مكافحة الإفلات من العقاب ليست مهمة ينبغي لرواندا أن تضطلع بها وحدها. إنها مسؤولية جماعية يجب علينا، بوصفنا المجتمع العالمي، أن نضطلع بها. وناشد جميع الدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار جسامة الجرائم المرتكبة خلال الإبادة الجماعية ضد التوتسي والمعاناة المطولة للناجين وعدم الاستقرار

ومن المهم التشديد على أن الآلية أثبتت رسميا قدرة رواندا على إجراء محاكمات لجرائم الإبادة الجماعية في امتثال تام للمعايير الدولية القانونية الواجبة. ففي السنوات الأخيرة، كما يؤكد المدعي العام براميرتس في تقريره، أجرت رواندا محاكمات وطعونا ناجزة في القضايا التي أحالتها إليها الآلية. لكن ونظرا لكثرة قضايا الطعون، فإننا نرحب بالشراكة والدعم المستمرين اللذين تقدمهما الآلية. ونأمل أيضا أن يساعد موظفو مكتب المدعي العام السلطات الرواندية على التغلب على التحدي المستمر فيما يتصل بتعقب أكثر من 1 000 هارب متهم بجرائم الإبادة الجماعية ومواصلة تحقيق العدالة للضحايا والناجين في رواندا. وحتى حزيران/يونيه أصدرت رواندا والأمانة العامة للإنتربول لائحة اتهام بحق 1 148 مشتبه في ارتكابهم جرائم إبادة جماعية في 33 بلدا. وفي ضوء ذلك، ندعو البلدان التي صدرت فيها لوائح اتهام إلى مضاعفة جهودها في إلقاء القبض على الهاربين المتبقين الخاضعين لولايتها القضائية.

إن تحقيق العدالة للضحايا والناجين من الإبادة الجماعية ضد التوتسي لا يتعلق بالملاحقة القضائية فحسب؛ بل يتعلق أيضا بإقامة العدل في أوانه. وكل تأخير في العملية يعادل إنكار العدالة. ومن المؤسف أن وتيرة العدالة تتباطأ بسبب عدم تعاون بعض الدول الأعضاء، على الرغم من ولايات مجلس الأمن الواضحة والصكوك القضائية التي تحت على هذا التعاون. ولا يعرقل هذا التأخير السعي إلى تحقيق العدالة فحسب، بل يعوق أيضا فرصة محاكمة المجرمين ومحاسبتهم على جرائمهم. ومن الأمثلة الحديثة التي تسلط الضوء على تلك المسألة قرار الدائرة الابتدائية لآلية تصريف الأعمال المتبقية بأنه يتعذر على فيليسيان كابوغا المثل للمحاكمة - وهي نتيجة مثبطة لهمم للغاية للناجين والضحايا ولشعب رواندا بأسره.

وعلى الرغم من الحكم الوارد في الفقرة 3 من المادة 28 من النظام الأساسي للآلية لمساعدة السلطات الوطنية في محاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، نلاحظ إجماع بعض الدول عن التعاون. ويعوق هذا التقاعس في مواجهة الخيارات المتاحة

المحتمل الذي ينطوي عليه استمرار الإفلات من العقاب. إن كل يوم يظل فيه هارب حراً هو يوم آخر تؤخر فيه العدالة. وكما نعلم جميعاً، فإن تأخير العدالة هو إنكار لها.

**الرئيسة:** أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

وفي قضية المدعي العام ضد يوفكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش على وجه الخصوص، أوضحت المحكمة أخيراً الأمر الذي تجنبته حتى محكمة العدل الدولية بكياسة، ألا وهو، المسؤولية المباشرة لمسؤولي الدولة الصربية عن الجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك خلال تسعينيات القرن العشرين ووجود عمل إجرامي مشترك.

”اشترك فيه بعض كبار القادة السياسيين والعسكريين وقادة الشرطة في صربيا بغرض إجرامي مشترك يتمثل في إخراج الأغلبية غير الصربية قسراً ونهائياً من مناطق واسعة من البوسنة والهرسك وكرواتيا، عن طريق التطهير العرقي“.

وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن القتل الجماعي في سريبرينيتسا كان إبادة جماعية. وثبت الآن بما لا يدع مجالاً للشك أن حرباً أهلية لم تنشب قط، ولكنها كانت عدواناً وحشياً على بلدي، كبلد مستقل وذو سيادة، شنته جارتته. وبينما لا يستطيع أفراد الأسر والضحايا رؤية أحبائهم مرة أخرى، فقد سادت العدالة. وبعد ذلك، أصبح إنكار ما لا يمكن إنكاره أصعب بعض الشيء. إنه أمر صعب ولكن يبدو أنه لا يزال ممكناً جداً، كما يتضح مما ظهر مؤخراً والذي يفوق التصور، والذي أظهر القسوة والوقاحة واللاإنسانية. عندما سُئل مجرم الحرب داريو كورديتش عما إذا كان الأمر يستحق عقوبة السجن، أجاب أن كل ثانية تستحق العناء وأنه سيفعل ذلك مرة أخرى.

وستظل عبارات الإنكار هذه والجهود الرامية إلى إعادة كتابة التاريخ مآلها الفشل. وستخفق الجهود المبذولة لتبرير ما لا يمكن تبريره. وهناك مكان خاص في التاريخ، إلى جانب أسوأ ما في البشرية، لجميع من يرتكبون جرائم حرب أو يمجدون مجرمي الحرب. إنهم متشابهون إلى حد كبير - أقبح الأمراض. ولكن ما دام الأمر يُقابل بالسكوت ويمر بلا عواقب، فإننا نصبح متواطئين في تجدد الهجمات على الضحايا ولا نسمح أبداً للجروح بالالتئام. وعلاوة على ذلك، وكما تجلى صراحة في كلمات داريو كورديتش ذاتها، فإنه يثير الخطر الحقيقي جداً لارتكاب فظائع مماثلة مرة أخرى في المستقبل.

**السيد الكالاي (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائيتين، السيدة غراسيلا غاتي سانتانا، والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتهما المتعلقين بالتقرير المرحلي عن عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. ونقدر البيان التفصيلي للمهام المتبقية، عملاً بالمتطلبات الواردة في القرار 2637 (2022). ويظل استمرار عمل الآلية وإنجازه على النحو السليم أمراً أساسياً لاختتام هذا الفصل التاريخي من تاريخ العدالة الجنائية الدولية.

في هذا الصدد، أود أن أدلي بالملاحظات التالية:

في أيار/مايو 1992، انضمنا إلى أسرة الأمم باستعادة استقلالنا - الذي جاء بتكلفة باهظة ودموية. ولم نسمح قط بتقسيمنا إلى قسمين أو إلحاقنا بـ “أي شيء أكبر”، إذ كانت تلك هي الخطة. وهكذا تعرضنا لهجوم وحشي من الخارج والداخل على السواء. ولهذا السبب بالتحديد، قدم مجلس الأمن، مرة أخرى في أيار/مايو 1993، بإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إسهاماً تاريخياً لم يسبق له مثيل في العدالة، سواء في البوسنة والهرسك أو على الصعيد الدولي. ولهذه التطورات أهمية تبعية بالنسبة للبوسنة والهرسك والعدالة الجنائية الدولية.

وبما أننا احتفلنا بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أيار/مايو الماضي، وبينما نرحب بالحكم النهائي في قضية المدعي العام ضد يوفكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، أجد من المناسب أن أنوه بدور المحكمة في تغيير مشهد القانون الدولي الإنساني تغييراً لا رجعة فيه من خلال أحكامها التي ترسي سوابق بشأن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. والأهم من ذلك، أنها تسهم في إنشاء

ونحن ملتزمون، من جانبنا، بالتحقيق مع جميع المسؤولين عن جرائم الحرب ومقاضاتهم ومعاقبتهم، بغض النظر عن جنسية الجناة أو عرقهم أو دينهم أو انتماءاتهم السياسية أو غيرها. ويتخذ مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، فضلاً عن مكاتب الادعاء العام الأدنى مستوى في البلد، جميع التدابير اللازمة للتحقيق في جميع جرائم الحرب التي لا تزال دون حل ولمحاكمة جميع الجناة المحتملين على مسؤوليتهم الشخصية أو القيادية. وفي 30 آذار/مارس، شكل مجلس وزراء البوسنة والهرسك هيئة إشرافية لرصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة جرائم الحرب. وقد وضع إطار قانوني فرعي محدد سيسهم في تنفيذ أهداف الاستراتيجية عن طريق تحسين كفاءة ونوعية معالجة جرائم الحرب. وفي هذا الصدد، فإن الإطار المعياري الذي أرسى الرقابة على إدارة قضايا جرائم الحرب المسجلة حديثاً وورودها قد أدى بالفعل إلى انخفاض ملحوظ في عدد قضايا جرائم الحرب التي لم تحل والمسجلة في النظام القضائي.

بالإضافة إلى ذلك، أدى تنسيق المجلس الأعلى للقضاة والادعاء العام في البوسنة والهرسك لأنشطة محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك إلى تحسين أداء آلية نقل الإجراءات وفقاً للهدف الاستراتيجي 3 من استراتيجيتنا المنقحة، ما أسهم في توزيع قضايا جرائم الحرب على نحو أفضل حسب مستويات العدالة وفقاً للتعقيد القانوني لكل قضية. وبالإضافة إلى هذه المسألة، نواصل العمل على تكثيف جميع جهودنا في البحث عن أكثر من 000 6 شخص ما زالوا مفقودين في البوسنة والهرسك. ويكتسي التعاون بين مؤسسات البوسنة والهرسك ومؤسسات البلدان المجاورة في تبادل المعلومات أهمية حاسمة بنفس القدر.

لقد كان تعاون البوسنة والهرسك مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين مستقراً وكاملاً. وسنواصل ذلك التعاون الوثيق نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لمعالجة جرائم الحرب، والنهوض بالتحقيقات والمحاكمات وتصفية الأعمال المتراكمة القائمة. ولن نتوانى ولن نتعب، سواء في

لقد احتُفل في السابق بيوم 25 أيار/مايو باعتباره يوم سباق التتابع للشباب. في ذلك اليوم من عام 1995، أصابت قذيفة أُطلقت من مواقع يسيطر عليها جيش صرب البوسنة منطقة بوابة توزلا، مما أودى بحياة 71 شاباً. كان أصغرهم طفلاً يبلغ من العمر عامين ونصف، يدعى ساندرو كاليبيتش. وحكمت محكمة الدولة البوسنية على الجنرال ديوكيتش، الذي أمر بقصف منطقة بوابة توزلا، بالسجن لمدة 20 سنة في عام 2014. وبعد فترة وجيزة، فرّ إلى صربيا. واليوم، ديوكيتش هو جنرال متقاعد من جيش جمهورية صربسكا. إنه موجود في صربيا، حيث يتجنب منذ ذلك الحين قضاء عقوبة بالسجن يستحقها تماماً.

إن ذلك لا يضر فحسب بالعملية الهشة لإعادة بناء الثقة وبدء علاقات موجهة نحو المستقبل بين بلدينا، بل إنه ينسج أيضاً روايات تتعارض مع كل معيار متحضر ومع مبادئ الإنسانية والعدالة وسيادة القانون. ويوم الحساب آت لا محالة. وربما، مجرد ربما، يضع ذلك البلدان التي شكلت يوغوسلافيا السابقة على مسار أكثر إخلاصاً نحو المصالحة الحقيقية في نهاية المطاف. لا يمكن أن يأتي الغفران إلا بالتكفير عن الذنب.

ولم يمثل أمام العدالة بعد نحو 3 000 شخص مشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. ومن بين العدد الإجمالي لجميع القضايا التي لم يبت فيها، يتعلق أكثر من 35 في المائة منها في البوسنة والهرسك وحدها بأشخاص غير موجودين لدى سلطات الادعاء الجنائي المحلية، ويوجد 63,3 في المائة من هؤلاء الأشخاص في كرواتيا أو الجبل الأسود أو صربيا. إن المساعدة المقدمة من الآلية ومكتب المدعي العام في ذلك الصدد حاسمة، ولكن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق عدالة ذات مغزى تقع الآن على عاتق المؤسسات القضائية الوطنية. كما أن التعاون الإقليمي الفعال والمفتوح بين مكاتب النيابة العامة أمر بالغ الأهمية. وعدم وجود المشتبه فيهم أو المتهمين لا يقوض الفعالية العامة لمحاكمنا في الاضطلاع بمسؤوليتها الثقيلة فحسب، بل يعزز أيضاً الإفلات من العقاب ويعوق عمليات المصالحة في المنطقة.



علاوة على ذلك، فإن إقامة الدعاوى أمام السلطات القضائية الوطنية، في ظل الظروف الراهنة، يمكن أن ينهض بالعدالة ويعزز الثقة في النظم القضائية الوطنية. ونود أن نبين استعداد السلطات القضائية في صربيا لتولي أي قضية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة أو شهادة الزور، مع ضمان كامل بأن الإجراءات ستجري وفقاً لمتطلبات الإدارة السليمة للعدالة ومع الاحترام الكامل لكل من الآلية وحقوق الشهود والمتهمين. ونكرر طلبنا اليوم أيضاً ونعرب عن استعداد بلدي لتنفيذ عقوبة السجن التي فرضتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في صربيا تحت إشراف الآلية.

إن العقوبات الإضافية التي تقف في طريق إنجاز الآلية عملها تشمل الرفض المستمر لإعادة وثائق كثيرة إلى بلدي. وبمجرد إعادتها، ستكون تلك الوثائق متاحة للآلية فحسب ولكن أيضاً للمؤرخين والباحثين والسلطات القضائية الوطنية. ولا نرى أي سبب لبقائها في حوزة الآلية أو لماذا لم تبدأ حتى عملية إعادتها، على الرغم من إصرارنا المستمر.

وأود أيضاً أن أوجه انتباه المجلس إلى ما نعتبره فهماً مشكوكاً فيه جداً للملاحقة الجنائية فيما يتعلق بالإطار القانوني للتعاون الإقليمي في المسائل الجنائية. فيذكر مكتب المدعي العام على سبيل المثال، في الجزء من التقرير الذي يشير إلى التعاون بين صربيا وكرواتيا، أنه سبق له أن لاحظ الجمود في المفاوضات الثنائية الطويلة الأمد بين كرواتيا وصربيا بشأن إبرام اتفاق بشأن إطار لقضايا جرائم الحرب، وأن الوضع الراهن في الواقع لا يضمن شيئاً سوى الإفلات من العقاب. ومن المناسب هنا أن نذكر أمثلة مثل تبرئة راموش هاراديناي من ارتكاب جرائم خطيرة في أراضي إقليم كوسوفو وميتوهيا التابع لنا؛ وناصر أورييتش لارتكابه جرائم خطيرة في بودريني؛ وأنتي غوتوفينا لارتكابه جرائم خطيرة على أراضي كرواتيا. تشكل أحكام البراءة تلك جزءاً من إرث الآلية أيضاً، وهي تعزز الإفلات من العقاب إلى حد كبير، لا سيما بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الأشخاص ذوي الأصل العرقي الصربي في إقليم كوسوفو وميتوهيا التابع لنا، وفي كرواتيا وفي البوسنة والهرسك.

دعماً للآلية في إنجاز عملها أو في تصميمنا على إقامة العدالة الواجبة بشدة عن الجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك.

أخيراً، وعلى الصعيد الشخصي، مع انتهاء فترة ولايتي، وبما أن هذا آخر خطاب ألقيه أمام مجلس الأمن بصفتي الحالية، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على إسهامهم المستمر في ضمان السلام والعدالة والازدهار للبوسنة والهرسك.

**الرئيسة:** أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

**السيد ستيفانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية):** بعد ذلك الخطاب السياسي الذي ألقاه سفير البوسنة والهرسك، سأحاول أن أتكلم عن القضايا ذات الصلة المعروضة اليوم على مجلس الأمن.

بانتهاج إجراءات الدعوى في قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش التي بدأت قبل أكثر من عقدين من الزمن، لم تعد هناك قضية واحدة معروضة على فرع لاهاي للآلية تتعلق بالانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في إقليم يوغوسلافيا السابقة. ونود أن نعرب عن توقعنا أن تعمل الآلية في المستقبل على النحو الذي صممه القرار 1966 (2010) وأعيد تأكيده في القرار 2637 (2022)، أي "هيكلاً صغيراً مؤقتاً وفعالاً تنقلص مهامه وحجمه بمرور الوقت".

بيد أن المدعي العام للآلية ذكر في تقريره تحديات مزعومة تهدد بتقويض قدرة الآلية على إنجاز عملها. وفي ذلك السياق، ذكرت مرة أخرى قضية يوبيتش وراديتا. ولا حاجة بنا إلى أن نكرر هنا ما سبق ذكره في جلسات المجلس السابقة، أو سبب قرار الآلية برفض إحالة تلك القضية بتهمة انتهاك حرمة المحكمة إلى السلطة القضائية لجمهورية صربيا. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نذكر جميع أعضاء المجلس بالفقرة 11 من القرار 2637 (2022)، التي تنص بوضوح على أن مجلس الأمن

"يدعو الآلية إلى أن تقدم، في إطار استراتيجيتها للإنجاز، خيارات بشأن نقل أنشطتها المتبقية إلى جهات أخرى عندما يحين الوقت لذلك".



كبيران سابقان في جهاز الأمن الصربي، وللذان شاركوا في عملية إجرامية مشتركة بقيادة الرئيس الصربي الراحل سلوبودان ميلوسيفيتش، وبمشاركة زعمي المتمردين الصرب من كرواتيا والبوسنة والهرسك، يقيم صلة واضحة بين القيادة الصربية والجرائم الفظيعة المرتكبة في كرواتيا والبوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أن ميلوسيفيتش توفي في الحجز قبل صدور الحكم عليه، وللأسف لم تتم إدانة ستانيشيتش وسيماتوفيتش على قائمة طويلة من الجرائم الإضافية التي تورطوا فيها، إلا أننا نأمل مخلصين أن يجلب الحكم بعض الراحة للضحايا وأن يساهم في تضييق الجراح والمصالحة، فضلا عن السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة.

ونأسف لأن رئيس الآلية اضطر إلى أن يثير مرة أخرى مع مجلس الأمن مسألة إخفاق صربيا في إلقاء القبض على بيتار يوجيتش وفجيريك راديتا ونقلهما إلى لاهاي. إن تخويف الشهود ورشوتهم جريمتان خطيرتان، والتصرف وفقا لأمر الاعتقال الصادر عن الآلية هو التزام وطني بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

تظل كرواتيا ملتزمة التزاما كاملا بالامتثال لالتزاماتها بموجب القرار 1966 (2010)، أي التعاون القضائي البناء والشفاف وغير المسيس والقائم على الأدلة مع الدول المجاورة الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بجرائم الحرب. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا التأكيد مجددا على أن التعاون الهادف والمثمر ليس عملية ذات اتجاه واحد، وأنه إلى جانب الشفافية والانفتاح يجب التمسك بالممارسات الجيدة والمعايير القانونية الدولية.

ونشدد على أن كرواتيا ما زالت تنتظر رد صربيا على دعوتها إلى الجولة الرابعة والأخيرة من المفاوضات للتوصل إلى اتفاق ثنائي بشأن معالجة جرائم الحرب. ونحن مقتنعون بأن أحكام هذا الاتفاق الثنائي من شأنها أن تمنع المزيد من إساءة استخدام أداة المساعدة القانونية المتبادلة وأن تساعد في نهاية المطاف على إنهاء الممارسة الضارة المتمثلة في الشروع في عمليات ذات دوافع سياسية لا تمثل للمعايير القانونية الدولية.

وكما ذكر آنفاً، تجاهل مكتب المدعي العام حقيقة أن صربيا وكرواتيا عضوان في مجلس أوروبا الذي لديه إطار قانوني ملائم للتعاون في المسائل الجنائية. ذلك مكفول من خلال تشريعاتنا الوطنية وتطبيق الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بتسليم المجرمين والاتفاقية الأوروبية لتبادل المساعدة في المسائل الجنائية اللتين لهما الأسبقية على أي اتفاق ثنائي ينظم مسألة المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. لذلك فإن عدم وجود اتفاق ثنائي لا يمكن بأي حال من الأحوال وصفه كما وصفه المدعي العام في تقريره. وفيما يتعلق بشكوى مكتب المدعي العام للآلية بشأن إنكار الجرائم وتمجيد الأشخاص المدانين، نشعر مرة أخرى بأننا مضطرون إلى أن نعلن بوضوح موقف بلدي. لقد أنجزت جمهورية صربيا العديد من الدعاوى التي أيدت فيها فرض عقوبات شديدة على الجرائم المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وبصفة رئيسية ضد مواطنيها أو ضد ذوي الأصول الصربية. ولا يزال عدد كبير من الدعاوى والتحقيقات جارياً. ويرفض بلدي رفضاً قاطعاً أي اتهام بإنكار الجرائم أو تمجيدها.

وبعد انتهاء الدعاوى النهائية أمام الآلية، أعربت حكومة بلدي عن أملها في أن يتحقق تعاون فعال بين صربيا والآلية بالطريقة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتطلعها إلى ذلك. ومن هذا المنطلق، نتوقع أيضاً أن تعمل الآلية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فلتحيا صربيا.

**الرئيسة:** أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

**السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضية غاتي سانتانا، والمدعي العام براميرتس على تقريريهما وإحاطتهما اليوم. ونغتتم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن تعازينا لأسرة القاضية المتوفاة إليزابيث إيباندا - ناهاميا.

لقد أصدرت الآلية أخيراً حكمها النهائي على الجرائم المرتكبة في كرواتيا والبوسنة والهرسك خلال تسعينات القرن الماضي. إن ذلك الحكم الصادر ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وهما مسؤولان

في صربيا لتبادل المعلومات وتمكين الوصول إلى المحفوظات لا يزال يشكل أكبر عقبة أمام إحراز تقدم في حل تلك القضايا. وتحقيقاً لتلك الغاية، نكرر التأكيد على أن تحديد مصير الأشخاص المفقودين، فضلاً عن العثور على رفات الموتى والدفن اللائق لها، أمران أساسيان لإسدال الستار والمصالحة. وبالإضافة إلى دعوتها إلى تحسين التعاون الثنائي، تحت كرواتيا الآلية على إعطاء الأولوية لدعمها لتعقب المفقودين ورفات الموتى خلال ولايتها القصيرة المتبقية.

وختاماً، اسمحو لي أن أؤكد من جديد دعمنا القوي للعمل المهم الذي تقوم به الآلية وإلتزامه بنجاح.

رُفعت الجلسة الساعة 17/25

إن إنكار النتائج وعدم احترام المؤهلات القانونية للمحكمة مستمران ويتطلبان اهتمامنا الكامل. إن تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الجرائم المرتكبة، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، أمران غير مقبولين لأنهما يزيدان من معاناة الضحايا ويعرقلان المصالحة ويزعزعان استقرار المنطقة. كما أنهما يريكان، إن لم يكنا يسممان، الأجيال القادمة.

وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نثير مرة أخرى مسألة عدم كفاية التعاون في تعقب الأشخاص المفقودين ورفات الموتى. إن تحديد مكان وجود 1 807 مواطنين كرواتيين مفقودين هو أولويتنا الطويلة الأمد. وللأسف، يجب أن نشدد على أن الافتقار إلى الإرادة السياسية